



جامعة الجليلي بونعاما بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة

- دراسة حالة وحدة الأثاث والبناء المعدني شركة "تحويل المعادن

سابقا" - Ex Sotramet

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة.

تخصص: محاسبة وتدقيق.

تحت إشراف:

- د. بوعبدلي زهرة.

من إعداد الطالبة:

- بن مداح أمال.

أعضاء لجنة التقييم

د. صدقاوي صورية (أستاذ محاضر "أ" - جامعة الجليلي بونعاما)..... رئيسا

د. بوعبدلي زهرة (أستاذ محاضر "أ" - جامعة الجليلي بونعاما)..... مشرفا ومقرا

د. ردة خديجة (أستاذ محاضر "أ" - جامعة الجليلي بونعاما)..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير.

نحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل والذي أنعم عليا بالصحة
والعافية والعزيمة.

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة بوعبدلي زهرة على كل
الإرشادات والنصائح القيمة التي قدمتها لي من خلال إشرافها على مذكري
والتي أفادتني كثيرا في بحثي هذا.

الشكر الجزيل لكافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
كما أتقدم بالشكر إلى جميع عمال وحدة الأثاث والبناء المعدني ونخص بالذكر
المؤطر أوسرير محمد وكل عمال مصلحة المالية والمحاسبة.
فالحمد لله حتى يرضى.

والحمد لله إذا رضي.

والحمد لله بعد الرضا.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز وجل: "...وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً".

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بحنانها وعطفها وكانت سر وجودي وشعاع حياتي ومنبع قوتي واستمراري، قلبي ينبض بها. أُمي الغالية شفاها الله.

إلى الذي عجز اللسان عن التعبير والامتنان له، إلى الذي علمني ورباني على حسن الأخلاق ومكارمها، أرجو أن يكون راضيا عني ولو بقليل عما قدمته، هو سبب في الدرجة التي أنا عليها الآن. أبي الغالي.

حفظهما الله تعالى وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة.

إلى رفيق دربي، سندي عند الشدائد، مشاركي في الأفراح والأحزان، إلى الذي ساعدني ماديا ومعنويا ولم يبخل عليا بأي شيء له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث، إلى الذي رفع معنوياتي واستمدت منه القوة في وقت ضعفي له كل الامتنان والتقدير. زوجي عبد النور. أسأل الله أن يبسر له كل عسير ويبارك لي فيه ويحفظه لي ويديم عليه الصحة والعافية.

إلى قرة عيني، فرحتي وزهور بيتي، بناتي الحبيبتين: لجين وردينة.

أسأل الله تعالى أن يحفظهما، يرعاهما، يفرحني فيهما ويجعلهما من عباده الصالحين.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدا عنهم. إخوتي: أمير، فاطمة، إحسان. أسأل الله أن يحفظهم ويرعاهم ويحقق كل أمانيتهم.

إلى كل الأهل والأحباب.

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي.

إلى الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

الملخص:

تمثل الوظيفة المالية دورا هاما في ديمومة حياة المؤسسة وهدفها توفير الأموال الضرورية لها في وقت الحاجة إليه بأقل تكلفة ومخاطرة وهذا لضمان استقلالية وظائفها واستمرار نشاطها وتحقيق غاياتها تماشيا مع مختلف المستجدات، حيث تناولت هذه الدراسة إلى تبيان دور وأهمية الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة، بإبراز مفهوم وبيان أهدافه كل منهما والتعرف على أنواع وسائل التمويل التقليدية والحديثة المتاحة أمام المؤسسة، ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على الأسلوب التحليلي.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الوظيفة المالية تلعب دور أساسيا في وحدة الأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة من خلال أدوات التحليل والتخطيط والرقابة المالية في عملية اتخاذ القرار وكذا الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة إضافة إلى ذلك فهذه الأخيرة تمول استثماراتها بمواردها الداخلية أي أنها تعتمد على التمويل الداخلي فقط.

الكلمات المفتاحية:

الوظيفة المالية، وسائل التمويل، موارد المؤسسة.

Résumé:

La fonction financière représente un rôle important dans la pérennité de la vie de l'institution et son objectif est de lui fournir les fonds nécessaires au moment du besoin au moindre coût et risque et ceci afin d'assurer l'indépendance de ses fonctions et la la continuité de son activité et l'atteinte de ses objectifs en fonction des évolutions diverses Un concept et un énoncé de ses objectifs pour chacun d'eux et d'identifier les types de moyens de financement traditionnels et modernes dont dispose l'établissement, et d'atteindre l'objectif de l'étude appliquée, tester les hypothèses et répondre au problème posé, l'approche descriptive a été utilisée en s'appuyant sur la méthode analytique.

L'étude a conclu que la fonction financière joue un rôle clé dans l'unité de construction de meubles et de métal à Khemis Miliana à travers les outils d'analyse, de planification et de contrôle financier dans le processus de prise de décision ainsi que l'utilisation optimale des ressources de l'institution. .

les mots clés:

La fonction financière, les moyens de financement, les ressources de l'institution.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	الملخص
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الجداول والأشكال
أ، ب، ج	مقدمة
الفصل الأول: الوظيفة المالية ووسائل التمويل	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: عرض عام حول الوظيفة المالية
06	المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية
06	الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية
07	الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية
07	الفرع الثالث: نطاق الوظيفة المالية
08	المطلب الثاني: دور وأهداف الوظيفة المالية
08	الفرع الأول: دور الوظيفة المالية
09	الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية
11	المطلب الثالث: كيفية عمل الوظيفة المالية
11	الفرع الأول: تخطيط الأرباح
11	الفرع الثاني: التنبؤ المالي
12	الفرع الثالث: الموازنات
14	المبحث الثاني: وسائل التمويل في المؤسسة
14	المطلب الأول: مفهوم التمويل
14	الفرع الأول: تعريف التمويل
15	الفرع الثاني: أهمية التمويل
15	الفرع الثالث: أنواع التمويل
15	المطلب الثاني: وسائل التمويل التقليدية
15	الفرع الأول: التمويل الداخلي (الذاتي)
17	الفرع الثاني: التمويل الخارجي

19	المطلب الثالث: وسائل التمويل الحديثة
19	الفرع الأول: الاعتماد الإيجاري (الاستئجار)
22	الفرع الثاني: التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة
23	الفرع الثالث: التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطرة
23	الفرع الرابع: التمويل بتقنية منح المشروع
25	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والمثابفة
25	المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة والمثابفة
25	الفرع الأول: الدراسات السابقة
26	الفرع الثاني: الدراسات المثابفة
26	المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة
27	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا"	
-بخميس مليانة-	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: التعريف بالوحدة وهيكلها التنظيمي
30	المطلب الأول: عموميات حول وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا"
30	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن للشركة
30	الفرع الثاني: تعريف الوحدة وموقعها الجغرافي
31	المطلب الثاني: البنية التنظيمية لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا"
31	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للوحدة
32	الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي
33	الفرع الثالث: أهداف الوحدة
34	المطلب الثالث: ماهية مصلحة المالية والمحاسبة
34	الفرع الأول: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة
34	الفرع الثاني: مهام مصلحة المالية والمحاسبة
35	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة
36	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة
36	المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لثلاث سنوات وتحليلها
36	الفرع الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة لثلاث سنوات (أصول وخصوم)
38	الفرع الثاني: تقديم الميزانيات المالية المختصرة لثلاث سنوات (أصول وخصوم)

38	الفرع الثالث: تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة (أصول وخصوم)
39	المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية
39	الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل
42	الفرع الثاني: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال العامل
43	الفرع الثالث: التحليل بواسطة الخزينة
43	المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية
43	الفرع الأول: نسب الهيكلية المالية
46	الفرع الثاني: نسب السيولة
48	المبحث الثالث: دراسة وسائل التمويل في المؤسسة
48	المطلب الأول: وسائل التمويل الداخلية
49	المطلب الثاني: تفسير ومناقشة النتائج
51	خلاصة
55-53	خاتمة
57	قائمة المراجع
69-60	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاث سنوات أصول.	36
02	إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاث سنوات خصوم.	37
03	إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات أصول.	38
04	إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات خصوم.	38
05	حساب رأس المال العامل.	40
06	حساب رأس المال العامل الخاص.	40
07	حساب رأس المال العامل الصافي.	41
08	حساب رأس المال العامل الإجمالي.	41
09	حساب رأس المال العامل الأجنبي.	42
10	حساب احتياجات رأس المال.	42
11	حساب الخزينة.	43
12	حساب نسبة التمويل الدائم.	44
13	حساب نسبة التمويل الخاص.	44
14	حساب نسبة الاستقلالية المالية.	45
15	حساب نسبة القدرة على السداد.	45
16	حساب نسبة سيولة الأصول.	46
17	حساب نسبة السيولة العامة.	46
18	حساب نسبة السيولة الحالية.	47
19	وسائل التمويل الداخلية.	48

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القرارات التي تكون الوظيفة المالية.	08
02	أشكال وعلاقات عقد تحويل الفاتورة.	22
03	الهيكل التنظيمي لشركة الأثاث والبناء المعدني.	31
04	الهيكل التنظيمي لقسم المستخدمين.	32
05	الهيكل التنظيمي لمصلحة المستخدمين.	35

مقدمة

مقدمة:

الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة هو البقاء في طريق الريح والنمو وتلبية حاجات المواطنين، ولتجسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذلك يجب تبني نمط تسيير إستراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة.

حيث أن المؤسسة تمارس وظائف عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر وظيفة الإنتاج، وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظائف المختلفة في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرزها وأهمها لأنها تمثل العصب الأساسي للمؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق وغيرها من الوظائف دون توافر الأموال لتمويل أوجه النشاط المختلفة.

ويعتبر قرار التسويق من أهم وأصعب القرارات التي تواجه الإدارة المالية والمتعلقة بالسياسة التمويلية الملائمة التي تضمن التوازن بين مصادر تمويلها، فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يعتبر قرار إستراتيجي في المؤسسة فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعية المشروع واستخدامها استخدما أمثل بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

ويقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها، وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين: مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل حديثة وكل منها ينقسم إلى عدة أنواع.

ومن هنا تنبثق إشكالية البحث التي أحاول معالجتها في هذه الدراسة وهي المتمثلة في:

الإشكالية: كيف يتسنى للمؤسسة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟

الأسئلة الفرعية:

وبندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف تسيير المؤسسة أموال تمويل استثماراتها؟

2- ماهو الدور الذي تلعبه وظيفة التمويل في المؤسسة؟

3- كيف تقوم المؤسسة باختيار مصادر التمويل؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية والتي ستعمل على توجيه الدراسة:

1- باعتبار المال أحد أهم العناصر في المؤسسة، فعلى الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق.

2- الإدارة المالية من بين الإدارات الأساسية في الاقتصاد الوطني.

3- تقوم المؤسسة باختيار وسائل التمويل حسب تكلفة كل مصدر.

مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع وضرورة وجوده في المؤسسة حيث أنه بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

- كون المؤسسات الجزائرية تعتمد على التمويل بدرجة كبيرة، من بينها المؤسسة التي أنا بصدد القيام بتريصي الميداني فيها.

- معرفة ما إذا كانت الوظيفة المالية هي المسؤولة عن ضعف الأداء.

- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع دون غيره.

أهداف البحث وأهميته:

- إبراز أهمية الوظيفة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة.

- أهمية التمويل في المؤسسة الاقتصادية وضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة له.

- أهمية التنوع في المصادر التمويلية بالنسبة للمؤسسة وأثرها على الأداء المالي لها وهذا للتقليل من المخاطر.

- معرفة أهم المصادر التمويلية من أجل إعطاء نظرة حول أفضل المصادر التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة في وقت الحاجة.

منهج البحث:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي من خلال توضيح مختلف المفاهيم الأساسية في الدراسة وتبيان أهميتها، والمنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" وتحليل وضعيتها المالية من خلال الوثائق والمعلومات الخاصة بها.

حدود الدراسة:

يهدف معالجة موضوع الدراسة والإلمام بمختلف جوانبه بأكثر دقة، تم تحديد وضبط معالمه وهذا من جانب الموضوع، المكان والزمان.

- **الحدود الموضوعية:** تم التركيز على دراسة الوضعية المالية ووسائل التمويل في وحدة الأثاث والبناء المعدني شركة "تحويل المعادن سابقا".

- **الحدود المكانية:** تقتصر الحدود المكانية للدراسة على وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" الواقعة ببلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى.

- **الحدود الزمنية:** أما الإطار الزمني فقد تمثل في إجراء الدراسة على المعطيات الخاصة بالسنوات الثلاثة التالية: 2017-2018-2019.

هيكل البحث:

لقد كان موضوع بحثي والموسوم بعنوان "الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة -دراسة حالة مؤسسة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" -بوحدة خميس مليانة- ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع بدأت بمقدمة عامة وقمت بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث:

تناولت في الفصل الأول عرض عام حول الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة وذلك بتقسيمه إلى ثلاث

مباحث:

- **المبحث الأول:** عرض عام حول الوظيفة المالية.

- **المبحث الثاني:** وسائل التمويل في المؤسسة.

- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والمشابهة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: دراسة حالة وحدة الأثاث والبناء المعدني لشركة "تحويل المعادن سابقا" - بخميس مليانة-

- **المبحث الأول:** التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي.

- **المبحث الثاني:** دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

- **المبحث الثالث:** دراسة وسائل التمويل في المؤسسة.

وفي الأخير أنهيت الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للوظيفة المالية
ووسائل التمويل في المؤسسة

تمهيد:

إن الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تحقيق الربح والنمو والاستمرارية حيث يجب عليها التحرك بوعي وحنكة، وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية التي تمثل العصب الأساسي للمؤسسة لمواجهة المنافسة وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تركز على البحث على الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث عن المصادر التمويلية التي تحتاجها وبالتكلفة الملائمة والعمل على انفاقها بالطريقة الأمثل.

وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض عام حول الوظيفة المالية.

المبحث الثاني: وسائل التمويل في المؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والمشابهة.

المبحث الأول: عرض عام حول الوظيفة المالية.

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة وكغيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطوراً ملحوظاً، حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها أما حديثاً فقد أصبح مفهوم الوظيفة المالية يعني بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية، اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التحويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها وفي هذا السياق سنقوم بعرض تعاريف الوظيفة المالية، أسسها، دورها وأهدافها، وكيفية عملها.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية.**الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية:**

تعريف الوظيفة المالية يطرح مشاكل عديدة تبرز على المستوى النظري أكثر ما تبرز على المستوى التطبيقي لتسيير المنظمات، وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت للوظيفة المالية:

التعريف الأول: الوظيفة المالية هي التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال وحسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية¹.

التعريف الثاني: الوظيفة المالية هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال ومن خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية².

التعريف الثالث: هي تلك الوظيفة التي تمثل الإطار الفكري لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وإيضاح كيفية اتخاذ تلك القرارات³.

التعريف الرابع: هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على أموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال⁴.

التعريف الخامس: هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية⁵.

6- التعريف الإجرائي: نلاحظ بان التعريف الخامس هو التعريف الأكثر شمولية للوظيفة المالية خصوصاً في ظل تطور المؤسسة وتشابك علاقتها مع المتعاملين والاقتصاديين وبالتالي زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل أي مؤسسة اقتصادية وحتى يتم أداء الوظيفة المالية يجب على القائمين عليها الأخذ بعين الاعتبار أي قرار أو إجراء مالي يجب أن يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه.

¹ ركيبي فوزية الوظيفة، المالية ووسائل التمويل في المؤسسة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية نقود وبنوك، قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2011، ص 26.

² ناصر داددي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 285.

³ عبد الغفار حنفي وآخرون، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، إسكندرية، بدون سنة نشر، ص 01.

⁴ جميل احمد توفيق وعلي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص 18.

⁵ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 2.

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية.

- تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، لذا نذكر أهميتها بالنسبة للمؤسسة في النقاط التالية¹:
- 1- البحث عن مصادر الأموال الممكنة بالنسبة إلى المؤسسة وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامجها وخططها الاستثمارية.
 - 2- لها القرار في اختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها.
 - 3- السهر على اختيار المزيج المالي الملائم من الأموال الخاصة، أو تمويل ذاتي وتمويل خارجي، والذي يحقق لها أحسن مردود وبتكاليف أقل ما يمكن.
 - 4- متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات، والمتابعة تعني الرقابة والتوجيه الأحسن والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية؛
 - 5- البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة.
- الفرع الثالث: نطاق الوظيفة المالية.**

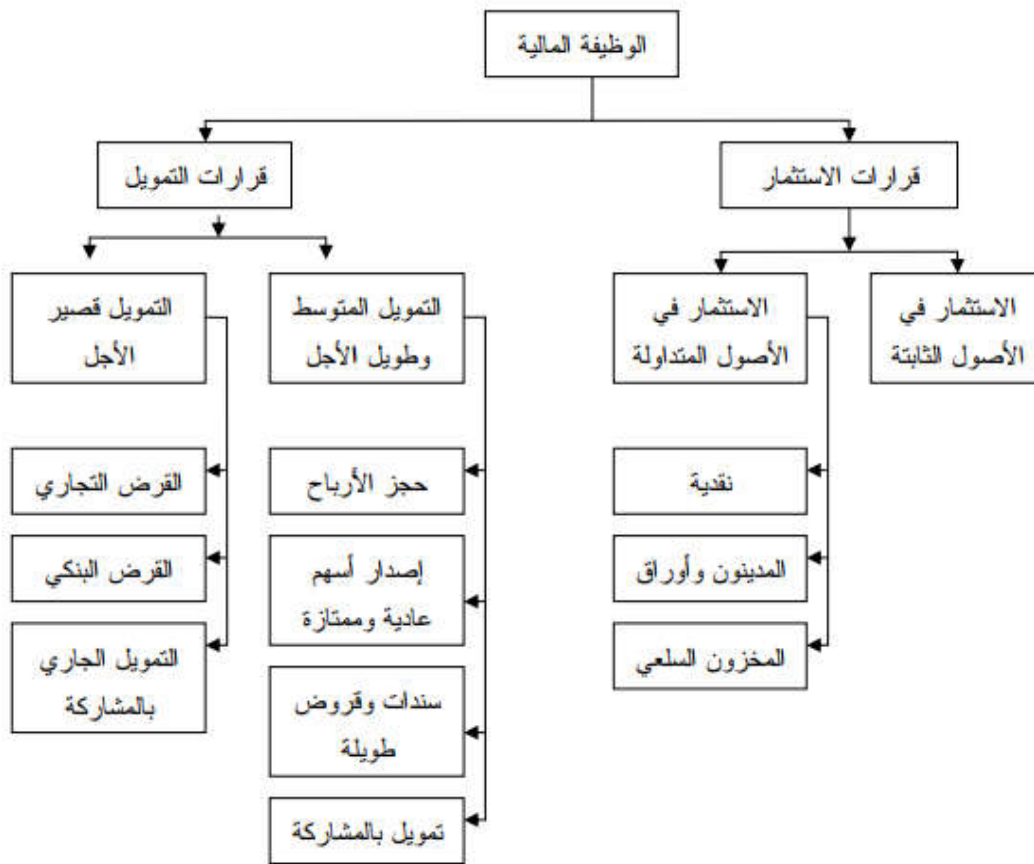
تتألف الوظيفة المالية من عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتقرير حجم الأموال اللازمة وكيفية الحصول عليها واستثمار الأموال المتاحة، إذ أن قرارات الاستثمار هي التي يتم من خلالها تحديد أنواع الأصول الثابتة أو المتداولة الواجب اقتناءها وحجم كل منها والمبرر الاقتصادي لاقتناء وكذا المكاسب المتوقعة والمخاطر المرتبطة باقتناء كل أصل من الأصول، أما بالنسبة لقرارات التمويل فيتم من خلالها تحديد الطريقة المثلى لتمويل أصل أو مجموعة من الأصول وكذا المخاطر المالية المرتبطة بكل تمويل إلى جانب معرفة مصادر الحصول على مختلف أنواع الأموال وتكلفة الحصول عليها وهذا بغرض تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة وهو البقاء والاستمرار والنمو.²

والتلخيص في الشكل التالي:

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 285.

² مرجع سبق ذكره، ص 286.

شكل رقم (01): القرارات التي تكون الوظيفة المالية.



المصدر: بوجرة محمد، سعدي مونة، مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات ليسانس أكاديمي، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2003، ص52.

يوضح شكل رقم (01) أهم القرارات التي تكون الوظيفة المالية، هذه القرارات متمثلة في كل من قرارات الاستثمارات والتمويل إذ أن قرارات الاستثمار تتعلق بكيفية اتخاذ قرار الاستثمار في الأصول الثابتة أو المتداولة، أما بالنسبة لقرارات التمويل فتتمثل في نوع التمويل قصير أو طويل أو متوسط الأجل. ومنه الوظيفة المالية كغيرها من الوظائف الإدارية تتألف من عناصر الوظيفة الإدارية (التخطيط، الرقابة، تقييم الأداء، التحفيز) إذ أنها تأخذ هذه الأمور ضمن إطار مرسوم بنقطة وهو الإطار المالي.

المطلب الثاني: دور وأهداف الوظيفة المالية.

إن دور وهدف الوظيفة المالية لا يقتصر على مجرد الحصول على الأموال اللازمة بل يتعدى ذلك إلى الإستخدام الأمثل لهذه الأموال.

الفرع الأول: دور الوظيفة المالية.

يتوقف أهمية وحجم الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المشروع فالمشروعات الصغيرة التي تمارس هذه¹

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية (دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص01.

الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية، بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المشروع ولذلك تبرز الإدارة المالية كوحدة مستقلة ذات علاقة مباشرة برئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس القطاع المالي. تختص الوظيفة المالية في بداية نشأتها بمنح الائتمان ومتابعته وقد يتطلب ذلك تحليل ومتابعة المراكز المالية للعملاء الذين يتعاملون مع الشركة لتحصيل مستحقاتها. ومع كبر حجم المشروع يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم ومتابعة المركز المالي للحصول على الائتمان قصير الأجل، ثم يتطرق الأمر لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها، ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات الشركة وظروفها المالية. ويتضح مما سبق أن الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ظل العدد الكبير من المشروعات، فقد تستند هذه الوظيفة إلى الإدارة المحاسبية كما في المشروعات الصغيرة، أو تستند إلى إدارة مستقلة وهي الإدارة المالية كما في المشروعات الكبيرة، ويعني هذا ضرورة وجود هذه الوظيفة بحيث يمكن استخدام الأساليب الفنية في تحليل المركز المالي وتقييمه وممارسة الأنشطة والمهام وتعضيم العائد.¹

الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية.

تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة نابعة من الأهداف الإستراتيجية للإدارة العليا للمؤسسة، وقد تكون هذه الأهداف تقليدية نشأت بنشوء المؤسسة، أو أهداف تتبع عادة من النوازع الذاتية لمؤسسي المؤسسة والهادفة لتحقيق منافع شخصية كما أنها تكون متطورة متماشية مع التطورات الحاصلة في المؤسسة لتتماشى مع السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ويمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي²:

1-دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة:

طبقا لخطةها الإستراتيجية والعملية وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط، والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها وزمن تنفيذها.

2-دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة:

بحيث تعمل على المقارنة بين مختلف الاختيارات الممكنة واقتراح أحسنها مردودية أي أقلها تكلفة للمؤسسة، وهنا تراعي فيه مختلف طرق التمويل والعوامل المؤثرة فيها من خلال ما توفره السوق النقدية والسوق المالية، وما تحققه المؤسسة من مردودية في ظروفها الحالية والمستقبلية ووضعيتها المالية.

3-اختيار أحسن طرق التمويل:

حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقق أحسن مردودية مالية.

4-في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ البرامج وخطط المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع أو في البحث وتطوير تقنياتها الصناعية، يتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك، حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية وبيئية ... الخ.

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص01.

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص264-265.

5- هدف تعظيم الربح:

إن هدف مالية المؤسسة هو تعظيم الربح، ولكن الإشكالية هنا هي في تحديد نوعية الربح المراد تعظيمه، الربح الكلي أو الربح في السهم.

يعتقد الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي بنفس درجة الأهمية مع تعظيم الربح في السهم، ذلك أن المؤسسة بإمكانها زيادة إجمالي الأرباح من خلال إصدار أسهم جديدة إلا أن هذا الاعتقاد لا يخلو من النقائص والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

-إنه هدف قصير الأجل فالمؤسسة بإمكانها أن تزيد من أرباحها الآتية وذلك مثلاً بتخفيض مصاريف البحث والتطوير، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرة مؤقتة فانخفاض مصاريف البحث والتطوير سيؤثر على النوعية فتصبح السلع غير مطلوبة وبالنتيجة ينخفض سعر السهم، وهكذا نرى أن مبدأ تعظيم الربح لم يأتي وفقاً لاعتبار هذا النوع من المخاطر لأنه¹.

* يتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

* هذا المبدأ لا يولي أهمية بسياسة توزيع الأرباح على المساهمين، حيث يستعمل التمويل الذاتي لزيادة ربحية الأسهم من خلال شراء سندات الخزينة، وهو ما لا يرضى المساهمين لأنهم استثمروا أموالهم كي تعود عليهم بنواتج مالية وليس العكس.

6- هدف تعظيم الثروة:

ويقصد به تحقيق أكبر عائد من الاستثمارات، حيث يحصل المساهم على عائد أرباح موزعة أو زيادة في سعر السهم في السوق.

ولهذا الهدف خصائص عديدة تجعل منه أسمى من هدف تعظيم الربح، والذي نذكر منها:

-هذا الهدف يأخذ بعين الاعتبار اهتمام ملاك الأسهم بالتوزيعات النقدية التي يحصلون عليها بغض النظر على حجمها، وعليه فالمعرفة بسياسة التوزيع تؤثر على قيمة السهم السوقية، فكلما زادت هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة ثروة المساهم حيث أن:

ثروة المساهم = القيمة السوقية لحصته - الالتزامات الخاصة بتلك الحصة.

-كما أن هدف تعظيم الثروة يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات المساهمين من خلال الاستثمار في المشاريع التي تزيد من القيمة السوقية للأسهم، أي أن هدف طويل الأجل يأخذ في الحساب العائد المنتظر من هذا المشروع وكذلك الخطر المترتب عنه حيث أنه كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة كلما توقع المستثمر الحصول على ربح أكبر والعكس صحيح، وهذا لأن الاستثمارات التي تمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة تخضع لمعدل خصم كبير².

ومن هذه الأهداف وغيرها نلاحظ أن الوظيفة المالية تساهم على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة ليس فقط أثناء تنفيذ الخطط والبرامج، بل حتى عند إعدادها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق المرودية المالية

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرارات) مطابع الأمل، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 2.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

بمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي، مع التنسيق مع مختلف الوظائف الأخرى، مثل كل من: الشراء، التخزين، الإنتاج، الموارد البشرية وغيرها وتحديد المسؤوليات على المصاريف والإيرادات فيها.

المطلب الثالث: كيفية عمل الوظيفة المالية.

إن التخطيط هو أساس النجاح والخطة الجيدة هي التي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع كما أننا لا يمكن أن نهمل دور التحليل المالي في هذا النجاح.

الفرع الأول: تخطيط الأرباح:

تعتبر وظيفة التخطيط والرقابة من الخطوات الرئيسية في المشروع وتتضمن وظيفة التخطيط عدة خطوات أساسية منها¹:

- 1- تحديد المشكلة أو الفرصة المتاحة.
 - 2- تحديد أفضل البدائل للتعامل مع المشكلة أو الفرصة.
 - 3- تحليل كل بديل والتنبؤ بنتائج إتباع كل بديل.
 - 4- اختيار كل البدائل ووضع الخطة في صورتها النهائية.
- والغرض من الخطة هو تحقيق أهداف محددة، ويتم على هذا الأساس مقارنة نتائج عمليات التشغيل بهذه الأهداف وبالتالي فإن عملية الرقابة هي:

- 1- قياس الأداء.
- 2- مقارنة الخطط بالنتائج.
- 3- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

وتلعب الإدارة المالية دوراً أساسياً في عملية الرقابة وبالذات في جوانبها الكمية كما تجدر الإشارة إلى أن إجراء التحليل على البيانات الماضية يعتبر نقطة البداية الطبيعية لأي عملية تخطيط، فنجد أن النسب المالية تدخل في نطاق الأساليب الكمية للتخطيط والرقابة، وذلك أن مثل هذا النوع من التحليل يظهر مركز المؤسسة وإمكاناتها، ويتم التخطيط في ضوء الإمكانيات الجديدة التي يتم الحصول عليها بغرض تحقيق أهداف محددة كما يعتبر تحليل التعادل أداة أساسية لتخطيط الأرباح.

الفرع الثاني: التنبؤ المالي:

يعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي للشروع، حيث أنه يزود المشروع بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة، وينقسم التنبؤ إلى قسمين هما:

• التنبؤ طويل الأجل

• التنبؤ قصير الأجل

¹ عريشي فاروق، بن رمضان رشيد، الوظيفة المالية في المؤسسة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية، جامعة مغربية، 2016، ص ص 10-11.

أما التنبؤ الطويل الأجل فهو يصمم بغرض تقدير الاحتياجات العامة للمشروع من الأموال.
 (أ) أساليب التنبؤ طويل الأجل:

(1) أسلوب النسبة المئوية من المبيعات: حيث يعتبر أبسط الأساليب وفيه يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالي على أساس النسبة المئوية من المبيعات السنوية المستثمرة في كل بند من بنود الميزانية العمومية. حيث نجد الخطوة الأولى في هذا الأسلوب هي فصل بنود الميزانية العمومية ويتوقع أن تختلف باختلاف المبيعات، وتطبق هذه الخطوة على جميع بنود الأصول بالميزانية العمومية، ويمكن التعبير عن هذه الخطوة في شكل معادلة كما يلي:

$$\frac{ص}{م} - (م\Delta) = \frac{ص}{م} - (م\Delta) - (1-ت) م_2$$

حيث: $\frac{ص}{م}$ الأصول كنسبة مئوية من المبيعات

$\frac{ص}{م}$ الخصوم كنسبة مئوية من المبيعات

Δ م التغير في المبيعات

ر : هامش الربح (صافي الربح بعد الضريبة على المبيعات)

م₂ : المبيعات المتوقعة للسنة القادمة

ت : النسبة المؤوية للتوزيعات من صافي الربح بعد الضريبة

والجدير بالذكر أن هذا الأسلوب لا يتم بطريقة آلية وهو يتطلب الخبرة الطويلة.

(2) أسلوب الانحدار الخطي: يعتبر هذا الأسلوب بديلا لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات في تقدير الاحتياجات المالية ويسمى بأسلوب الانحدار البسيط أو خريطة التشتت، وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة يمكن القول أن هناك أربعة أساليب للاحتياجات المالية وهي:

• النسبة المؤوية من المبيعات.

• الانحدار الخطي البسيط.

• الانحدار غير الخطي البسيط.

• الانحدار المعدد: وهو الأسلوب الأكثر تقدما وذلك أنه يقوم على افتراض أن المبيعات تعتمد على عدد من

المتغيرات، ويتوقف استخدام أسلوب دون الآخر على الدقة والعوائد الناتجة عنه.¹

الفرع الثالث: الموازنات:

إن الموازنة ماهي إلا خطة مالية للمؤسسة تتضمن تفاصيل خاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة والخدمات والسلع الرأسمالية وغيرها كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال، ويمكن استخدام هذه الموازنة كأداة لوضع خطط المؤسسة والرقابة على إدارتها المختلفة، وعلى هذا الأساس فالموازنة تتوقف على طبيعة المؤسسة حيث أنها قد تعد لعدة شهور قادمة أو لعدة سنوات في المستقبل، فمثلا مؤسسة مقاولات تقوم بصفة مستمرة بالتقدم

¹ عريشي فاروق، بن رمضان رشيد، مرجع سابق، ص ص 11-12.

بمناقصات للقيام بمشروعات مختلفة لن تستطيع أن تخطط لفترة طويلة في المستقبل، بعكس الحال في مؤسسة الكهرباء، فمؤسسة الكهرباء يمكنها أن تبني تنبأتها على معدل نمو السكان كما أنها تستطيع أن تخطط للحصول على أصولها الرأسمالية لفترة طويلة في المستقبل والواقع أن الموازنة التقديرية هي عملية الغرض منها تحسين الطريقة التي تؤدي بها المؤسسة عملها، كما أنها عبارة عن جهود مستمرة للقيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة ويجب ألا ينظر إلى الموازنة التقديرية على أنها أداة لوضع قيود على عملية الإنفاق بل هي أداة تهدف إلى استخدام أصول المؤسسة بكفاءة عالية وربحية مرتفعة وتتطلب الموازنة إعداد مجموعة من أنماط أو مستويات الأداء والتي يمكن مقارنتها بالنتائج المتحصل عليها ويطلق على هذه العملية الأخيرة عملية الرقابة والتي تتضمن مراجعة وتقييم الأداء على أساس المستويات التي سبق تحديدها وتحقق الموازنات التقديرية مزايا كثيرة لرجال الإدارة العليا ورجال الإدارة الوسطى.

فمن ناحية يلاحظ أن الموازنات المعدة إعدادا سليما تُفنع المساعدين بأن رؤساءهم متفهمون لعمليات المؤسسة ومن ناحية أخرى فإن هذه الموازنات تعتبر أداة اتصال فعالة بين رجال الإدارة العليا ورؤساء الوحدات التابعين لهم. بالإضافة إلى ذلك فإن الموازنات التقديرية تمكن المؤسسة من توقع التغيرات وتطويع عملياتها لمقابلة هذه التغيرات.

ولاشك أن هذه النقطة في غاية في الأهمية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الدائمة التغير والتقلب وهي الظروف التي يعيشها العالم اليوم، وباختصار يترتب على الموازنات التقديرية تحسين التنسيق الداخلي بين عمليات ووحدات المؤسسة، ولاشك أن القرارات المتعلقة بالسلعة عند أي مرحلة (البحوث، الإنتاج، الأفراد، التمويل) لها تأثير على ربحية المؤسسة، كما أن التخطيط والرقابة التي يوفرها نظام الموازنات التقديرية هما أساس تخطيط الأرباح حيث أن هذا النظام يوفر صورة متكاملة عن أعمال المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن نظام الموازنات التقديرية يمكن أي رئيس وحدة إدارية أن يرى علاقة وحدته بالوحدات الأخرى داخل المؤسسة.

نظم الموازنات التقديرية: كما قلنا سابقا تعتبر الموازنات التقديرية جزءا أساسيا من النشاط التخطيطي في أي مشروع.

وتعتبر التنبؤات طويلة الأجل للمبيعات هي إحدى قطاعات هذه الخطة وتتطلب هذه التنبؤات تحديد عدد وأنواع السلع التي يتم إنتاجها حاليا وفي السنوات المقبلة التي تتضمنها الخطة طويلة الأجل.

وإعداد التنبؤات قصيرة الأجل وكذلك الموازنات التقديرية من خلال الإطار العام للخطة طويلة الأجل¹.

وبصورة مشابهة فإن السياسات التي يتم تحديدها والخاصة بالتصنيع والتسويق والبحوث والإدارة العامة تظهر الحاجة على مجموعة من الموازنات التقديرية فعلى سبيل المثال فإن موازنة الإنتاج تعكس استخدام الخدمات والأجراء والعمال، وكل عنصر أساسي من عناصر موازنة الإنتاج يمكن أن يعد له موازنة مستقلة.

¹ عريشي فاروق، بن رمضان رشيد، مرجع سابق، ص ص 12-13.

المبحث الثاني: وسائل التمويل في المؤسسة.

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقها وبذلك تزيد من حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة على المشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وهدف هذه الوظيفة هو الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مختلف احتياجاتها من مصادرها المختلفة، وعلى السياق سنقوم في هذا المبحث بعرض مفهوم التمويل ومختلف مصادره التقليدية والحديثة التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل.**الفرع الأول: تعريف التمويل:**

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للتمويل، ونذكر منها مايلي:

التعريف الأول: إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.¹

التعريف الثاني: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.²

التعريف الثالث: يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالافتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة للاستثمار حاليا والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.³

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هنالك حاجة إليه، والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال بالمقارنة بين مصادره المتاحة.

¹ رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 95-96.

² أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

³ الحجازي عبيد علي احمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص ص 11-12.

الفرع الثاني: أهمية التمويل:

تتمثل أهمية التمويل فيما يلي¹:

- 1- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
 - 2- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
 - 3- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
 - 4- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
 - 5- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعنى بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها استخداما أمثلا يتناسب ويحقق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

الفرع الثالث: أنواع التمويل:

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها ما يلي²:

- 1- من حيث المدة: سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل حسب الحاجة.
- 2- من حيث مصدر: الحصول عليه سواء التمويل الذاتي (الداخلي) أو الخارجي.
- 3- حسب الغرض: الذي يستخدم له سواء للاستغلال أو للاستثمار.

المطلب الثاني: وسائل التمويل التقليدية.

يقصد بوسائل التمويل التقليدية تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، ونجد في هذا الخصوص أربعة وسائل هي:

الفرع الأول: التمويل الداخلي (الذاتي):

- 1- **تعريفه وخصائصه:** هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تنفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.³

¹ رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 96.

² شيبباني سفيان، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، قسم علوم التسيير جامعة تلمسان، 2016، ص 23.

³ ميروك باصور، الإدارة المالية و مصادر التمويل، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2010، ص 70.

خصائصه: إن التمويل الذاتي الفعال يرتبط بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة في حد ذاتها أو بظروف السوق التمويلية¹.

أ- الظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية): إن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي و نجاعة دوره في تمويلها يتطلب أن تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافي لتحقيق الإشباع للمتطلبات الاستثمارية، الذي يتوقف بدوره على مقدار الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها الإنتاجية.

ب- الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية): يرتبط التمويل الذاتي بطريقة مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال ويمدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تجميع الإدخارات وتقسيمها واستعمالها وتوظيفها توظيفا استثماريا أمثل.

2- أنواع التمويل الداخلي (الذاتي) وأهم مكوناته:

هناك نوعين من التمويل الذاتي هما²:

أ- تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: وهو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

ب- التمويل الخاص بالتوسع: في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، والذي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع.

3- أهم مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي أساسا من:

أ- الأرباح غير الموزعة: الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة تقسم إلى قسمين، قسم يوزع على المساهمين و العمال والقسم الآخر يبقى كاحتياطات توضع تحت تصرف المؤسسة يسمى بالأرباح غير الموزعة هذه الأخيرة تعتبر من إحدى الوسائل التمويلية الذاتية وتشمل جمع أنواع الاحتياطات³.

ب- أقساط الإهلاكات: يعرف الإهلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية⁴.

هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن وتسمح بإعادة تكوين

¹ راندة فراح، مصادر التمويل الحديثة وآثارها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014، ص ص 10-11.

² راندة فراح، مرجع سابق، ص 11.

³ دراف محمد، آليات وهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم محاسبة ومالية، جامعة المسيلة، 2018، ص 22.

⁴ د. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 451.

الأصول المستثمر.

ج- المؤونات: تكون المؤونات من أجل معرفة تدني الأموال غير الاهتلاكية (شهرة المحل) وتسمح بالتسجيل المحاسبي للمصاريف ذات الطابع التأكيدي، وتستعمل كذلك كاحتياجات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف، واعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي يعطي لها كامل الحرية في اختيار نوع الأنشطة التي ترغب في تمويلها، ولا يحملها أي تكلفة، يؤدي هذا النوع من التمويل إلى الاستفادة من تقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب إعادة استثمار الأموال، لكن مع ذلك يعتبر هذا الأسلوب غير كافي لذا تلجأ المؤسسات إلى التمويل الخارجي.¹

الفرع الثاني: التمويل الخارجي:

هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:
التمويل قصير الأجل " أقل من سنة "، التمويل متوسط الأجل " من سنة إلى خمس سنوات "، تمويل طويل الأجل " أكثر من خمس سنوات ".

1- التمويل قصير الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويتمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، وتمثل مصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:²

أ- الائتمان التجاري: يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.

ب- الائتمان المصرفي: يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي تقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية يتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

ج- الحسابات الجارية المدينة: وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري.

د- خصم الأوراق التجارية: حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل تسهيل الكمبيالات لدى البنك التجاري إذ يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الاسمية للكمبيالة وإعطاء

¹ دراف محمد، مرجع سابق، ص 23.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 58.

العميل صافي قيمة الكمبيالة.

هـ- **الاعتماد المستندي:** في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الاعتماد نيابة عن العميل المستورد.

2- **تمويل متوسط الأجل:** يعتبر التمويل متوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيد فترة سدادها عن السنة وتقل عن (5) سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل: البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة كالاستثمارات.

و يتمثل التمويل متوسط الأجل في¹:

أ- **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل، حيث تتمثل القروض المصرفية متوسطة الأجل في القروض التي تتراوح مدتها من سنة إلى 5 سنوات وأحيانا إلى سبعة، ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل: شراء آلات جديدة للتوسيع وزيادة الوحدات المنتجة.

ب- **التمويل باستئجار الاعتماد الإيجاري:** يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها التمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية، والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة.

3- **تمويل طويل الأجل:** تلجأ المنشأة أو المؤسسة إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن إنفاقه على الموجودات الثابتة، ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل وذي كثر ما يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء لعمليات الحالية أو لأغراض التوسع.² تتكون مصادر التمويل طويل الأجل من نوعين أساسيين هما: أموال الملكية وأموال الاقتراض.

أ- **أموال المملوكة:** تعرف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

- **الأسهم العادية:** قبل التعرف على الأسهم العادية لا بد من التعرف على السهم بصفة عامة فالسهم هو سند لحامله ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول " يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة تسويقية وقيمة دفترية".

الأسهم الممتازة: تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق ملكية المشروع إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية

¹ محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 429.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص 67.

فقط.

ب- **الاقتراض طويل الأجل:** يعتبر الاقتراض طويل الأجل عبء ومديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق.

والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين: السندات، القروض طويلة الأجل.

- **السندات:** هي صكوك تعترف بموجبها الشركات المصدرة لها مديونيتها إلى الشخص الذي يملكها بمبلغ يعادل القيمة المحددة في السند وتعهدا بالسداد في نهاية الفترة المتفق عليها في السند، ولحاملي السندات بعض الحقوق منها لهم الحق في الحصول على الفوائد قبل دفع أي توزيعات لجملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية، حق الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة تتصف السندات بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة مع حاملي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

- **القروض طويلة الأجل:** تحصل المنشأة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصاريف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر، يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض ويتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم سداه مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه ولا تختلف الآثار والمزايا وعيوب القروض طويلة الأجل عن السندات، فكلاهما مصدر خارجي للتمويل طويل الأجل بالنسبة للمنشأة¹.

المطلب الثالث: وسائل التمويل الحديثة.

الفرع الأول: الاعتماد الإيجاري (الاستئجار):

ظهرت هذه التقنية في الجزائر في بداية التسعينات استعملتها الكثير من المؤسسات، لذلك سننتقل إلى تعريفه، أنواعه ووضعه باختصار في الجزائر².

1- تعريفه: يعرف التمويل بالاستئجار بأنه التزام تعاقدى بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة.

2- أنواعه: ينقسم التمويل بالاستئجار إلى ثلاث أنواع هي³:

أ- **الاستئجار التشغيلي:** يطلق على هذا النوع من الاستئجار أحيانا استئجار الخدمات، ويقوم على فكرة الانتقال من خدمات الأصل دون أن ينهي ذلك الانتقال بتملكه، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأجير: تأجير الحاسبات وآلات التصوير والشركات والسيارات، ومن أبرز ملامح هذا النوع من التأجير:

- يكون المؤجر مسؤول عن صيانة وخدمة الأصل المؤجر.

- لا تكون الدفعات المتوقعة من تأجيره لمدة واحدة كافية لتغطية تكاليفه ويأمل المؤجر عادة أن يسترد هذه التكاليف

¹ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامة للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 85-86.

² رائدة فراخ، مرجع سابق، ص ص 50-51.

³ محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006، ص 129.

من تكرار عملية التأجير.

- تكون مدة التأجير أقل من الحياة الإنتاجية المتوقعة للأصل المؤجر، هذا ويتوقع أن يستبعد المؤجر تكاليفه خلال تجديد عقد التأجير لجهة أخرى أو من خلال بيع الأصل بعد انتهاء فترة الإيجار.

يشتمل عقد التأجير التشغيلي على حق المستأجر في إلغاء عقد الإيجار وإعادة المأجور قبل انتهاء مدة الإيجار المتفق عليها، يعتبر وجود مثل هذا الشرط من الاعتبارات الهامة في عقود التأجير التشغيلي لأن من حق المستأجر أن يعيد المأجور إذا انتفت الحاجة إليه بسبب تراجع نشاط المستأجر.

ب- الاستئجار المالي:

يختلف هذا النوع عن التأجير التشغيلي بما يلي:

- يلتزم المستأجر بدفع سلسلة من الدفعات النقدية لمالك الأصل لقاء استعماله تعادل في مجموعها كلفة الأصل مضاف إليه العائد الذي يقبل منه المؤجر.
 - لا يعتبر المؤجر مسؤولاً عن خدمات الصيانة.
 - عقد غير قابل للإلغاء.
 - يستمر هذا العقد طول الحياة النافعة للأصل.
 - يدفع المستأجر تكاليف التأمين والضرائب.
 - ينتهي هذا العقد بامتلاك المستأجر للأصل المؤجر.
- ويتم هذا النوع من الاستئجار أي الاستئجار المالي حسب الترتيب التالي:
- تحديد المؤسسة الراغبة في استئجار الآلات التي تحتاج إليها.
 - يناقش المستأجر ثمن البيع وشروطه مع البائع.
 - تبحث المؤسسة عن بنك أو شركة تأجير لتقوم بشراء الآلات للمصنع.
 - يتضمن شروط عقد الإيجار قيام المستأجر بدفع أقساط الأجرة في تواريخ معينة بقيمة معينة تعادل في قيمتها الأصل وعائد المؤجر.

ج- البيع وإعادة الاستئجار:

يكون الأصل من هذه الحالة مملوكاً للمستأجر، ثم يتم شراؤه من قبل المؤجر وإعادة تأجير نفسه إلى البائع، وهذا النوع من التأجير شائع في العقارات وعلى نطاق أقل من الماكينات والمعدات.

وبموجب هذا الترتيب يستلم البائع (المستأجر) الثمن المدفوع له من قبل المشتري (المؤجر) حالاً، وفي الوقت نفسه يحتفظ البائع (المستأجر) بحق استعمال الأصل المبيع¹.

3- العوامل المؤثرة في قرارات الاستئجار: هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في الاستئجار لابد من أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار وهي كما يلي:

¹ عدنان تايه النعيمي، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007،

- أ- **القيمة المتبقية المقدرة:** من المهم أن نلاحظ بأن المؤجر سوف يمتلك الأصل بعد انتهاء مدة الإيجار، فإن كانت القيمة المتبقية المتوقعة كبيرة فإن المؤجر سيحقق ميزة مقارنة بالمستأجر والعكس من ذلك عندما تكون القيمة المتبقية مدينة فإن المستأجر سيحقق ميزة مقارنة بالمؤجر.
- ب- **زيادة الائتمان متاح:** في بعض الأحيان فإن المؤسسة التي تؤكد على تعظيم درجة الرافعة المالية (زيادة نسبة المديونية) قد تحقق مزايا من الاستئجار للأسباب التالية:
- إن المؤسسة تستطيع عن طريق الاستئجار المالي توفير أموال بمبالغ أكبر مما يمكن لها أن توفره عن طريق القروض المضمونة بالأصول ولفترات أطول.
- ويسبب أن بعض الإستثمارات لا تظهر في الميزانية العمومية، الأمر الذي يجعل من الاستئجار يقدم للمؤسسة صورة وحيدة عند تحليل الائتمان في حالة الحصول على تمويل المقترض.

4- مزايا الاستئجار وعيوبه:

سنحاول مناقشة مزايا الاستئجار وعيوبه من وجهة نظر المستأجر وهي كما يلي¹:

- أ- **مزايا الاستئجار:** إن التمويل التأجيري له عدد من المزايا من بينها ما يلي:
- أنه مصدر لتمويل السلع والأصول الرأسمالية.
- يسهل عملية اقتناء الأصول الثابتة، كما أنه يمثل أحد بدائل التمويل المتاحة للمؤسسة لتمويل استثماراتها في الأصول الثابتة.
- الاستئجار كأسلوب للتمويل هو أقل كلفة من البدائل الأخرى المتاحة.
- يعطي المستأجر الشعور بالملكية للأصل المستأجر.
- تحاشي بعض الشروط التي قد يفرضها مقدمي الأموال في البدائل الأخرى مثل: تحويل المديونية إلى ملكية كما هو الحال في سندات المديونية، الحصول على مقسوم الأرباح، ووضع الشروط الرقابية وغير ذلك.
- المرونة في هيكله بدلات الإيجار، حيث تمكن المستأجر من الربط بين بدلات الإيجار وبين التدفقات النقدية المحققة من الأصل المستأجر.
- 2- **عيوب الاستئجار:** إن التمويل التأجيري يعاني من بعض المحددات والعيوب بالنسبة للمستأجر وهي:
- القيود المفروضة على استخدام أصل المستأجر.
- خسارة القيمة المتبقية من قيمة الأصل المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار.
- عواقب عدم القدرة على الدفع.
- تحمل المستأجر لضرائب مبيعات مضاعفة، المرة الأولى عند شراء المؤجر للأصل، والمرة الثانية عند استئجاره من قبل المستأجر.

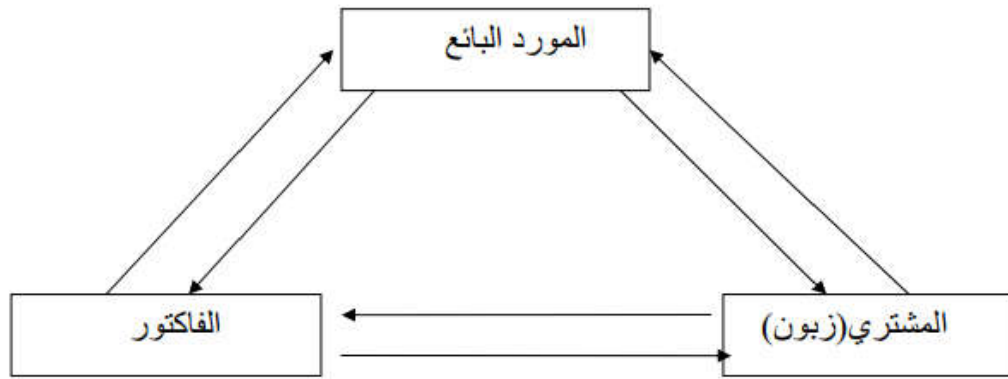
¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص ص 179 - 180.

الفرع الثاني: التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة:

التعريف الأول: عقد تحويل الفاتورة هو عقد تقوم بمقتضاه مؤسسة متخصصة (factor) بشراء الحقوق المملوكة من المورد هو البائع على زبائنه (المحليين أو الأجانب) وهو المشتري، وهذا مقابل الخدمات المستفاد منه¹.

التعريف الثاني: وهو عبارة أيضا عن تحويل الحقوق التجارية من أصحابها إلى مؤسسة قرض متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تتكفل بتحصيله وضمانه في حالة عدم التسديد، على أن تقوم بتسبيق جزء أو كل الحقوق المحولة ويعتمد عقد تحويل الفاتورة على ثلاث أطراف هم: المورد، الزبون، الفاكور ضمن ثلاث عمليات ومراحل ابتداء من تحرير الفاتورة إلى غاية تحصيلها أو تغطيتها نهائيا² ويمكن إظهار العلاقة بين الأطراف الثلاث في إطار عقد تحويل الفاتورة من خلال الشكل التالي:

الشكل (02): أشكال وعلاقات عقد تحويل الفاتورة.



المصدر: راندة فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014، ص58.

من خلال الشكل أعلاه الذي يضمن لنا مراحل سير عقد تحويل الفاتورة كما يلي³:

- **المرحلة الأولى:** تشمل العلاقة بين الزبون والمورد بحيث يتم إرسال طلبيه الشراء من الزبون ثم إرسال السلع أو تقديم الخدمة من المورد الذي يقوم بتحرير الفاتورة وإرسالها إلى الزبون.
- **المرحلة الثانية:** وتشمل العلاقة بين المورد والفاكتور يقوم المورد كزبون له بالتنازل عن حقوق زبائنه لصالحها والحصول على تسبيقات الأموال، شيك أو سند لأمر وبالتالي ضمان حقه من زبائنه.
- **المرحلة الثالثة:** تكمن العلاقة بين الزبون والفاكتور حيث يقوم الفاكور بإخبار الزبون على تسديد الحقوق لصالحه في تاريخ الاستحقاق المحدد مع المورد، وعندما يتم تغطية الحق تماما إما أخويا أو باللجوء إلى القضاء ولكن دون الرجوع إلى المورد.

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص111.

² راندة فراح، مرجع سابق، ص57.

³ نفس المرجع الأول، ص112.

أهمية عقد تحويل الفاتورة:

بصفة عقد تحويل الفاتورة عقد بين طرفين، فإن أهميته تظهر لكليهما:

- بالنسبة للمؤسسة المتخلية عن الحقوق: فهي تتخلى كلياً أو جزئياً من عملية محاسبة الزبائن من التسجيل والتحصيل والمتابعة التي تكلفها الوقت والمال، كما يجنبها خطر عدم التسديد، وما ينجر من وراءها من فقدان لأموالها.

- بالنسبة للمؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة: فهي تتلقى عمولات في مقابل ما تتحمله من مخاطر عند تقديم الضمانات و متابعة حقوق الزبائن (المدينين).¹

الفرع الثالث: التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطرة:

1- المفهوم: هو كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تتطوي إلا في حال اليقين بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر أملاً في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبياً حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة (تعويض المخاطر).²

2- إجراءات وتقنيات منح التمويل:

تهدف إجراءات منح التمويل إلى التأكد مما يلي:

- توفر معلومات كافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بالمشروع.
- الأهلية القانونية للمشروع وقدرته على تحمل الالتزام.
- سمعة المشروع ومركزه الاقتصادي والائتماني في السوق.
- جدوى المشروع ومركزه في الصناعة.
- الغرض من التمويل.
- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية للمشروع وللصناعة ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية.
- مدى تحقيق الأرباح وتوفير مصادر للسداد.
- مدى قدرة للمشروع على سداد التزاماته السابقة.
- العلاقة بين المخاطر والربحية.

الفرع الرابع: التمويل بتقنية منح المشروع:

مفهوم تقنية تمويل المشروع: تعتبر أداة تمويلية زاد استخدامها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها أداة للاستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة اعتماداً على التدفقات النقدية و الأصول دون الحاجة إلى ضمانات من القائم بالمشروع، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر تمويل المشروع وتحقق

¹ رائدة فراح، مرجع سابق، ص 59.

² شركات رأس مال المخاطر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 12.

فائدة لكل من القائم على المشروع والمستثمر¹.

تقنية تمويل المشروعات تستخدم في فترات وحدود ضيقة ونوعية معينة من المشروعات، كمشروعات المناجم و مصادر الطاقة الرئيسية، وازداد استخدامها لتوفير التمويل خاصة في الأسواق الناشئة، ومن خلال ماسبق نجد أن تقنية تمويل المشروع تركز على الحقائق التالية:

- أن يكون المشروع وحدة اقتصادية من حيث الوجود و قائم بذاته.
- أن يكون الاعتماد عند التمويل على ما يحققه المشروع من تدفقات نقدية تساعد على تحقيق الموارد اللازمة للسداد.
- تمويل المشروع بجمع مجموعة مختلفة من المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى ليتعاونوا جميعا في تحمل التكاليف والمخاطر في ظل توافر الشفافية ووجود أسواق متعددة.
- وجود مؤسسة مالية مستعدة لمنح الأموال طويلة الأجل اللازمة للمشروع من 15 إلى 30 سنة.
- التدفقات النقدية هي متوقعة ومستقرة توزع بين الممولين والمساهمين.
- من خلال هذه الخصائص لابد من توفر شروط ضرورية لنجاح المشروع والتي تغني عن الضمانات وتتمثل في:
- دراسة الجدوى التقنية الاقتصادية للمشروع لمواجهة المخاطر التكنولوجية والاقتصادية.
- استمرارية المشروع بوجود مداخل يجب أن تغطي التكاليف والفوائد على القروض.
- توفر المادة الأولية من حيث الكمية والنوعية خلال فترة الانجاز.

¹ رائدة فراح، مرجع سابق، ص 65.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والمثابفة.

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث في تحديده لمشكلة الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة من أجل بناء دراستنا الحالية، حيث خصصنا هذا المبحث لأهم الدراسات السابقة، وإضافة القيمة المضافة لها من خلال دراستنا .

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة والمثابفة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة.

الفرع الأول: الدراسات السابقة.

* **شيباني سفيان:** الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة -دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية بمديرية مشاريع مستغانم- مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016، حيث تطرق الباحث من خلال دراسته إلى جمع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة، الوظيفة المالية، التمويل ووسائله ومختلف احتياجاته، وتم طرح الإشكالية التالية: كيف يتسنى للمؤسسة الاقتصادية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟ وكانت نتائج الدراسة: أن المؤسسة لا تستطيع لوحدها تمويل استثماراتها خاصة إذا كانت الاستثمارات كبيرة فتلجأ إلى التمويل الخارجي وذلك عن طريق البنك.

* **ركيبي فوزية:** الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاتها بسور الغزلان، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية نقود وبنوك، قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2011، حيث اهتم الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على مختلف وسائل التمويل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها، ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، وانطلقت دراسته من الإشكالية التالية: كيف يتسنى للمؤسسة الاقتصادية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟ وكانت نتائج الدراسة: أن معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية لتمويل استثماراتها من أجل تخفيف العبء على خزينتها ولا تلجأ إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية.

* **عريشي فاروق، بن رمضان رشيد:** الوظيفة المالية في المؤسسة -دراسة حالة مؤسسة عمومية "بلدية بوغرة" مدينة مغنية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية، جامعة مغنية، 2016، اهتم الباحث من خلال دراسته إلى معرفة أهمية الوظيفة المالية وأهداف المدير المالي، وهدف إلى إظهار كيفية عمل هذه الأخيرة من خلال توضيح خططها، حيث طرح إشكاله كالتالي: ما أهمية الوظيفة المالية؟ وما مدى مساهمتها في العملية التخطيطية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟ وتمثلت نتائج الدراسة في: أن الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية والعمومية تتطلب مهارات وكفاءات خاصة وتعاون وثيق بين الإدارة المالية والإدارات الأخرى لتمكن من مواجهة الصعوبات التي تواجهها الإدارة المالية في القيام بوظيفتها علي أكمل وجه.

الفرع الثاني: الدراسات المشابهة.

* **دراف محمد:** آليات وهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تحليلية- مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم محاسبة ومالية، جامعة المسيلة، 2018، حيث هدف الباحث من خلال دراسته على التعرف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبيان أهم الآليات والهيئات المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم طرح الإشكالية التالية: ماهي آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وكانت نتائج الدراسة: أن التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسط وخاصة المتعلقة بتمويله في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية أصحاب تلك المؤسسات.

* **رائدة فراح:** مصادر التمويل الحديثة وآثارها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي - مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014، هدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على مصادر التمويل التقليدية والحديثة وطرق تقييمها، ومحاولة حصر وتحديد المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتمويل، حيث كانت إشكاليته كالتالي: ما مدى تأثير مصادر التمويل الحديثة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ وتمثلت نتائج دراسته في: النشاط التمويلي هو النشاط الأساسي لاستمرارية المؤسسة و حتى تتحقق هذه الأخيرة لابد من دراسة العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب، التمويل الذاتي هو المصدر الأول الذي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها التمويلية باعتباره قليل التكلفة والمخاطر.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة.

ركزت دراستنا عن الدراسات السابقة في تعزيز دور وظيفتي المالية والتمويل في المؤسسة وذلك من خلال إظهار الدور الكبير الذي يؤديه في استمرار وتوسع نشاط المؤسسة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الوظيفة المالية داخل المؤسسة حيث تبين لنا أنها تطورت عبر مرور الزمن من حيث أنها بدأت تأخذ درجة عالية من الأهمية لدى المؤسسة وهذا التطور لوحظ من خلال آلياتها وتقنياتها المعتمدة كتحطيط الأرباح، التنبؤ المالي والموازنات، وتطرقنا أيضا إلى وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة التي تنقسم إلى وسائل تمويلية تقليدية وحديثة، حيث نجد في الوسائل التمويلية التقليدية التمويل الذاتي الذي يشتمل على الأرباح المحجوزة، أقساط الإهلاك وحصص المؤونات، والتمويل الخارجي الذي يعتبر النوع الثاني فيتنضمن تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل وتمويل طويل الأجل، أما وسائل التمويل الحديثة فنجد فيها أربعة وسائل هي: الاعتماد الإيجاري (الاستئجار)، التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة، التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطرة، التمويل بتقنية منح المشروع، وبعد معرفة المؤسسة لأنواع مصادر التمويل يتطلب منها أن تعرف وتفاضل بينها لتختار المصدر الذي يخدمها بحيث يحقق لها أهدافها ومصالحها بأقل التكاليف.

الفصل الثاني:

دراسة حالة وحدة الأثاث

والبناء المعدني

"تحويل المعادن سابقا"

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى مفهوم ودور الوظيفة المالية في المؤسسة ومختلف صيغ التمويل المتبعة، سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية لوحدة البناء والأثاث المعدني شركة "تحويل المعادن سابقا" بخميس مليانة (Sotramet)، لنرى مدى تطابق الجانب النظري على العمل التطبيقي الذي قمنا به على المؤسسة. سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوظيفة المالية خلال السنوات (2017، 2018، 2019) بعد إعطاء لمحة موجزة عن نشأة، Z مفهوم وأهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي، نقوم باستخراج الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة ثم نعرض التحليل والتقييم للوضع المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وفي الأخير نتطرق إلى وسائل التمويل بالمؤسسة ونقوم بتقييم هذه الدراسة. كل هذا سأعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث: دراسة وسائل التمويل في مؤسسة.

المبحث الأول: التعريف بالشركة وهيكلها التنظيمي.

تعد وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" Ex-sotramet من بين أهم ثمانية (08) وحدات مدمجة ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية "ديفاندوس"، الرائدة في مجال صناعة الحديد، الخشب المعدني والصناعات الثقيلة بصفة عامة، من خلال تقديم لمحة تاريخية عن الوحدة، تعريفها وذكر أهدافها مع عرض الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: عموميات عن شركة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا".

شهدت وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" Ex sotramet الكائن مقرها بخميس مليانة عدة تغيرات نتيجة تغير البيئة الاقتصادية، وهذا ما يظهر من خلال تقديم أساسيات حول الوحدة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الشركة.

بدأت هذه الشركة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 69-38 المؤرخ بتاريخ 1969/05/28، والمدعم بالمرسوم الوزاري 71-39 في 1971/01/27 وبقرار 670074 المؤرخ بتاريخ 1979/01/25، وبعدها بدأ التفكير في إنشاء شركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4969 / م ع و م و المؤرخ في 26 / 05 / 1979 والمتضمن إنشاء شركة تحويل المعادن بخميس مليانة ثم القرار الوزاري 91-46 المؤرخ 1976 /09/28 المحدد لشروط نشأة وتنظيم عمل الشركة، وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة ذات الأسهم، المختصرة (SOTRAMET)¹.

ملاحظة:

في سنة 2016 تحولت شركة تحويل المعادن إلى وحدة وهذا من طرف وزارة المالية وهذا تحت رقم 414 من سجل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية الأملاك للدولة لولاية الجزائر.

يتضمن عقد الإدماج والامتصاص لسبعة (07) مؤسسات عمومية اقتصادية ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية - شركة ذات أسهم المسماة " ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني".

-EPE / DIVINDUS MCM - EX SOTRAMET -

- EPE DIVINDUS MOBILIER ET CONSTRUCTION METALLIQUE / SPA

الفرع الثاني: تعريف الوحدة وموقعها الجغرافي:**1- تعريف الوحدة:**

تعتبر شركة من أهم الشركات المنشأة في ولاية عين الدفلى، وهي شركة عمومية ذات طابع صناعي تجاري ذات أسهم، مقرها خميس مليانة، أما نشاط هذه الأخيرة يقتصر على الصناعات الثقيلة، فهي تقوم بتزويد المنطقة والمناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة في القطاعات التالية:

- **القطاع العمومي:** المتعلق بإصلاح الطرق والذي يلقي اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- القطاع الفلاحي: ينصب معظم المنتجات في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يؤديه في الاقتصاد.
- القطاع السكني: تعتبر نسبة استفادة هذا القطاع من منتجات المؤسسة أقل مقارنة بالقطاع الأول.

2- الموقع الجغرافي لهذه الوحدة:

تقع وحدة البناء والأثاث المعدني "تحويل المعادن سابقا" بخميس مليانة ضمن محيط البلدية، يجدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين عين الدفلى وخميس مليانة والذي يصل كذلك بين البلدية والجزائر، مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن.

كما يحيطها من الغرب مصنع الأدوية، أما من الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء تترجع الشركة على مساحة يقدر بحوالي 27800 متر مربع، منها 8554 متر مربع مغطاة والباقي شاغرة، من أهم ما فيها المكاتب الإدارية، ورشات الإنتاج، حظيرة الشاحنات والسيارات وغيرها¹.

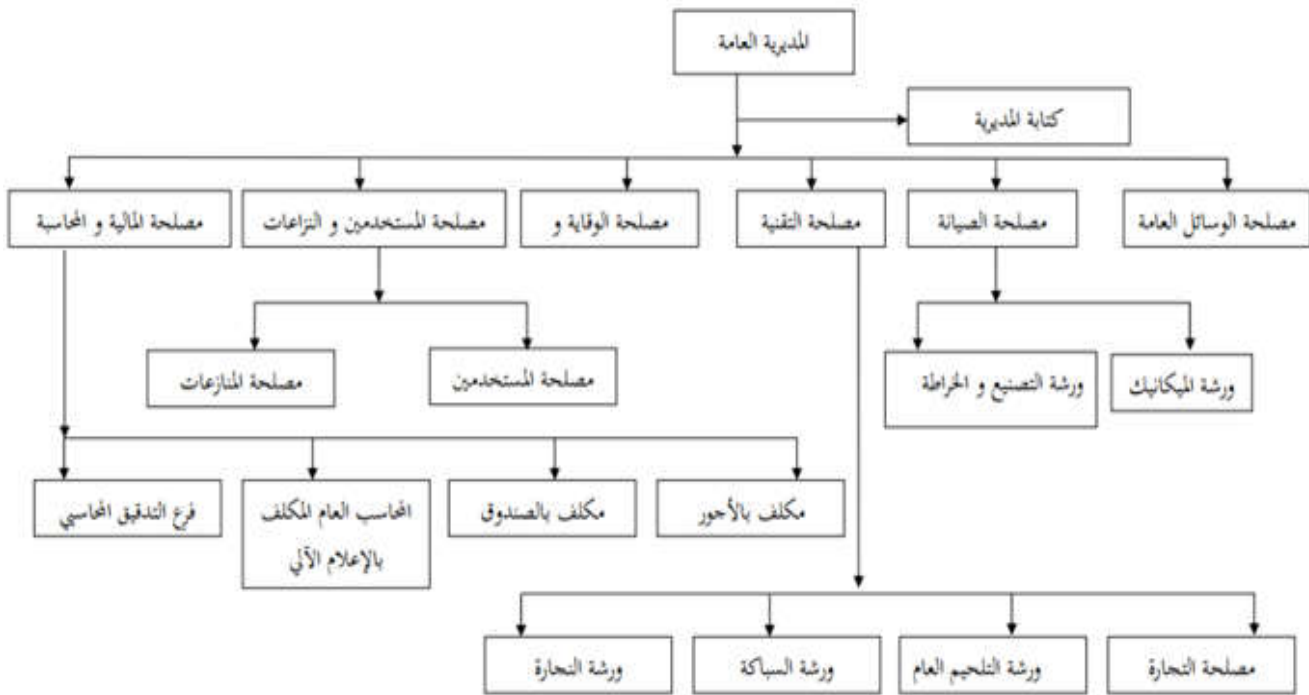
تحتوي هذه الوحدة على 62 عامل، 55 عامل (عقد غير محدد المدة)، 03 عمال (عقد محدد المدة)، 04 عمال (عقد غير مصنف).

المطلب الثاني: البنية التنظيمية لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا".

تشمل البنية التنظيمية لوحدة الأثاث والبناء المعدني على عدة مصالح من أبرزها مصلحة المحاسبة والمالية، وهذا ما يظهر من خلال دراسة وتحليل هذه البنية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للوحدة:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا".



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للوحدة:

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب التنظيمي المعتمد من قبل المؤسسة، وتصميم هذا الهيكل يرتبط بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومراكز تنفيذها، وهو في تغير مستمر وذلك بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتتها المؤسسة منذ بداية نشاطها¹.

* **المديرية العامة:** هي من أهم الأقسام المكونة للإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسيّر عليها المؤسسة تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة لشركة.

* **كاتبة المديرية:** تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمديرية، كضبط المواعيد، استقبال وإرسال الوثائق، البريد الوارد وغيرها من الأعمال المرتبطة بالمديرية.

* **مصلحة المستخدمين:** تحتوي على قسمين مندمجين هما:

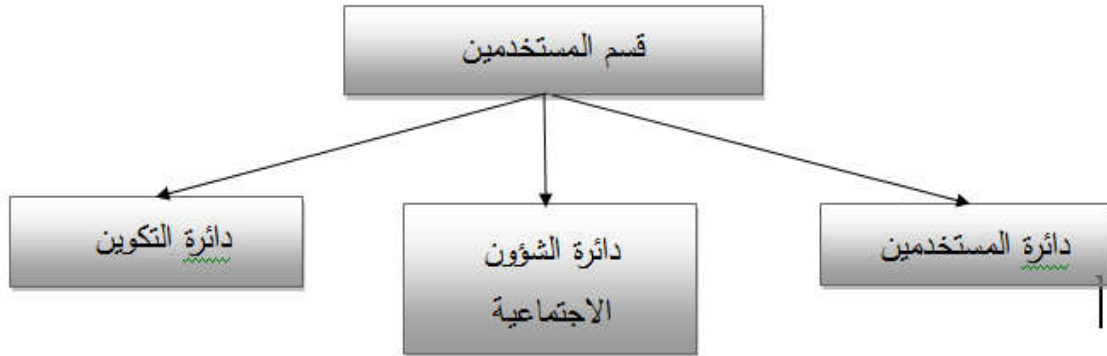
- **القسم الأول:** مصلحة المستخدمين التي تقوم بتنسيق ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكوينية وتضم هذه المصلحة ما يلي:

- **دائرة المستخدمين:** تضم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور، وعطل واحترام القوانين.

- **دائرة الشؤون الاجتماعية:** تقوم بتجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي.

- **دائرة التكوين:** تقوم بتكوين العمال الإطارات وهذا من أجل التطور التكنولوجي، ويمكن تلخيص قسم المستخدمين في المخطط الموالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لقسم المستخدمين.



المصدر: بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

- **القسم الثاني:** مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:
- تمثيل الشركة أمام الهيئات الرسمية (مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم) والهيئات القضائية.
- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم.
- إعلام مديرية المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب.
- * **المصلحة التقنية:** تندرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في:

¹ وثائق مقدمة من مصلحة المستخدمين.

* **مصلحة التجارة:** تهتم بالبحث عن الزبائن، وتنسيق وتوجيه كل العمليات التجارية كالبيع والشراء.

- **ورشة التلحيم:** تقوم بإنتاج نقل العربات، نقل نفايات المصنفة كما يلي:

➤ مقطورة قلابة للأوساخ 4 م.

➤ مقطورة قلابة فلاحية 4000 كغ.

➤ عجلة يدوية لرمي الأوساخ.

- **ورشة السباكة:** من ضمن منتجاتها:

➤ سداد ثقيل للطرقات نوع 850 / 850.

➤ سداد خفيف للطرقات نوع 800 / 800 ونوع 500 / 500.

➤ قضبان مسطحة من نوع 600 / 600، ونوع 500 / 500 ونوع 400 / 400.

- **ورشة النجارة:** من ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي بكل أنواعه، كما تعتبر هذه الورشة كمون لورشة السباكة إذ

تقوم بوضع نماذج على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في الورشة، كما أنها تزود الشركة بما تحتاج إليه من طاولات، كراسي وغيرها من الأثاث.

* **مصلحة الوسائل العامة:** بعدما قامت الشركة بتغيير هيكلها التنظيمي، تم دمج مصلحة الوسائل العامة مع

مصلحة الحظيرة والصيانة والخرابة، حيث كانت هذه الأخيرة مصنفة مع مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة

واحدة، هذه المصلحة المسؤولة عن عملية الشراء، أي تعمل على تمويل الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية

الضرورية للإنتاج، أما مصلحة الحظيرة، الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء والأعمال التي تتعرض

لها تجهيزات وآلات الإنتاج، ومن ثم حمايتها من التلف وهذا يتم على ورشتين:

- **ورشة الميكانيك العام:** تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.

- **ورشة التصنيع والخرابة:** تقوم بأعداد القطعة الميكانيكية، وتموين ورشة التلحيم لكل القطع الميكانيكية والفنية.

* **مصلحة الأمن والصيانة:** يتمثل دورها أساساً فيما يلي:

- حماية المؤسسة من تعرض التجهيزات إلى الإتلاف أو السرقة.

- التحقيق في قضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء.

الفرع الثالث: أهداف الوحدة:

من المعروف أن كل مؤسسة تعمل على تنظيم مجموعة من الأهداف، تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها وهذا من

أجل رفع نسبة نمو نشاطها وشركة تحويل المعادن كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف هي كالاتي¹:

• تسير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية.

• ضمان بيع منتجاتها في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعدادها.

¹ وثائق مقدمة من مصلحة المستخدمين.

- التعاون مع فروعها والمؤسسات التي لها علاقة ببضاعة وتحويل المعادن وذلك من أجل تحقيق جودة أكبر للإنتاج.
- إعداد برامج تمويل على ضوء احتياجات الزبائن.
- توسيع شبكة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع الموردين جدد وزبائن جدد.
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال.
- المساهمة في تمويل الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني.
- إرضاء الزبائن من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وتلبية طلباتهم.
- العمل على تطوير منتجاتها ومواكبة التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث: ماهية مصلحة المحاسبة والمالية:

تعتبر مصلحة المحاسبة والمالية مصلحة مرتبطة بالوحدة غير مستقلة، تقوم بمختلف العمليات المحاسبية وتتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة وهو الشخص الوحيد المخول لو بإعطاء الأوامر المتعمقة بها من إمضاء ومراقبة، وكذلك المحاسب الرئيسي وهو المكلف بالصندوق ومختلف المصاريف البسيطة كالمصاريف لازمة الدفع فورا ونقدا ومكلف أيضا بأجور العمال، المكلف بالمالية يركز على دراسة الموازنات والقيام بمقارنة الميزانية التقديرية بالميزانية الحقيقية، أما المكلف بالمحاسبة التحليلية يقوم بدراسة جميع التكاليف المتعمقة بالعمليات الإنتاجية كتكاليف الإنتاج، الشراء وغيره.

الفرع الأول: تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:

تعد مصلحة المالية والمحاسبة من أهم الإدارات الموجودة في الشركة لما تقوم به من مهام ووظائف داخل الشركة، كما تعتبر همزة وصل بين جميع المصالح في الشركة من مصلحة المستخدمين ومصلحة التجارية وغيرها من المصالح، كما تقوم كذلك هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقارير المتعلقة بالمخرجات والمدخلات وكذا مراقبة الميزانية.

الفرع الثاني: مهام مصلحة المالية والمحاسبة:

تتمثل أهم مهام مصلحة المالية والمحاسبة فيما يلي¹:

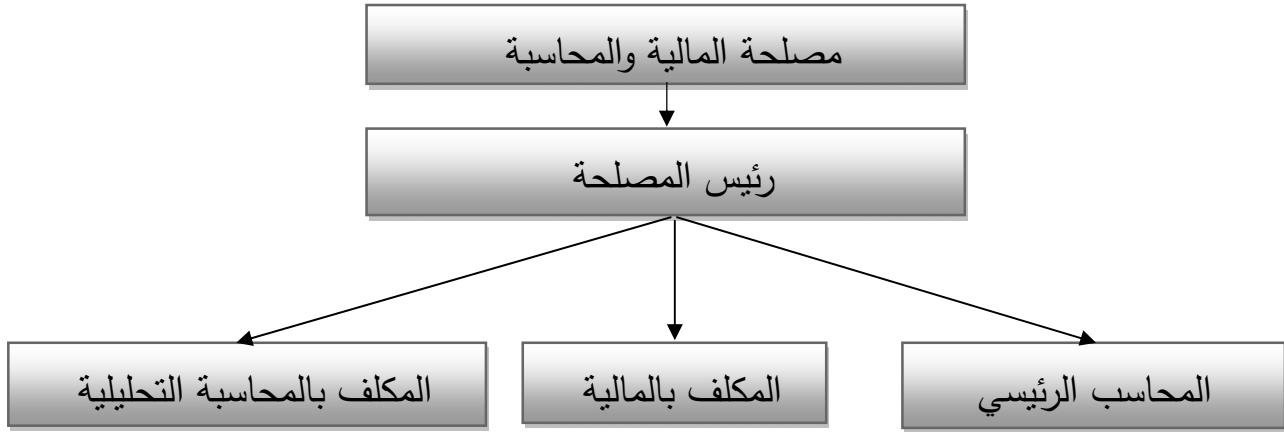
- السهر على ضمان السير الحسن لكل العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
- المراقبة الدورية.
- المراقبة اليومية للمخزون.
- الرقابة على حسابات الزبائن.
- إعداد الميزانية الختامية وكل الجداول المرافقة.
- تقدير الميزانيات بأعداد الميزانية التقديرية العامة لنشاطات المؤسسة.

¹ وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة.

• السهر على تطبيق النظام المحاسبي.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة.

يتبين من الشكل أعلاه أن الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة يتكون من:

- رئيس المصلحة: تتمثل مهمته في الإشراف العام على كل الوظائف والمهام داخل المصلحة ومراقبتها.
- المحاسب الرئيسي: ومكلف بالصندوق ومهمته برمجة العمليات المختلفة للمؤسسة في الجهاز الإعلام الآلي، هذا الأخير يقوم بمعالجة المعلومات المقدمة إليه ومهامه تتمثل في:
- تغطية الديون قصيرة الأجل.
- توفير السيولة اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة الضرورية مثل دفتر فاتورة الكهرباء، الهاتف، تصليح الآلات، قطع الغيار وغيرها من المصاريف.
- مكلف بالمحاسبة التحليلية: تتمثل مهمته الرئيسية في حساب مختلف التكاليف الخاصة بالمنتجات المؤسسة
- مكلف بالمالية: تتمثل مهمته في مراقبة الموازنة التقديرية مع الموازنة الحقيقية و كذلك مختلف العمليات المحاسبية.¹

¹- وثائق مقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري، سنحاول في هذا المبحث من خلال أرقام ومؤشرات تطبيقية دراسة وضع للحالة المالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" -بخميس مليانة-، ويتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية، وأيضاً عن طريق مجموعة من النسب المالية، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف التي ساعدت في اتخاذ القرارات الصائبة.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لثلاث سنوات وتحليلها.

مؤسسة الأثاث والبناء المعدني كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على الميزانية المالية من أجل دراسة الوضعية المالية لها وفيما يلي سأقوم بعرض وتقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للسنوات الثلاث المدروسة وتحليلها.

الفرع الأول: تقديم الميزانيات المالية المفصلة لثلاث سنوات (أصول وخصوم):

جدول رقم (01): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاث سنوات أصول.

وحدة القياس: د.ج

المبالغ			الأصول
2019	2018	2017	
			الأصول غير جارية:
40486.62	97546.62	154606.62	تثبيات معنوية
307362672.00	307362672.00	307362672.00	أراضي
36076528.25	39777961.81	43515740.70	مباني
36765373.17	48253800.18	56025723.18	تثبيات عينية أخرى
6337822.46	2409422.46	2409422.46	تثبيات جاري إنجازها
1625782.41	1963197.66	1734176.13	القروض والأصول المالية غير جارية
2047818.08	1918407.67	1731815.47	ضرائب مؤجلة على الأصل
393256482.99	401783008.77	412934156.56	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول جارية:
			قيم الإستغلال:
15638737.84	119638843.28	99961011.76	المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
15638737.84	119638843.28	99961011.76	مجموع قيم الإستغلال

118523363.66	132657832.72	112359382.75	قيم قابلة للتحقيق: الزيائن
876583.65	890264.95	1698774.88	المدينون الآخرون
5360916.73	3191750.18	3677038.28	الضرائب وما شابهها
124760864.40	136739847.80	117735195.90	مجموع القيم القابلة للتحقيق
367510.19	3818856.49	28656133.06	القيم الجاهزة: الخزينة
367510.19	3818856.49	28656133.06	مجموع القيم الجاهزة
281167112.07	260197547.62	246352340.72	مجموع الأصول الجارية
674423595.06	661506037.63	659286497.29	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (1) (3) (5).

جدول رقم (02): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاث سنوات خصوم.

وحدة القياس: د.ج

المبالغ			الخصوم
2019	2018	2017	
			الأموال الدائمة:
			الأموال الخاصة:
0.00	0.00	0.00	رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	0.00	رأس مال غير مستعان به
0.00	0.00	0.00	احتياطيات
0.00	0.00	0.00	رؤوس أموال خاصة أخرى (تحويل من جديد)
(3377968.44)	(218016.31)	(3695497.81)	النتيجة الصافية
215825572.22	227358615.97	232264588.78	الروابط بين الوحدات
212447603.78	225175599.66	228569108.97	مجموع الأموال الخاصة
			ديون طويلة الأجل:
325032422.38	317362597.04	312328151.08	القروض والديون المالية
0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة ومرصد لها
20515434.00	21213085.96	21135494.70	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
345547856.61	338575683.00	333463645.78	مجموع الديون طويلة الأجل
557995460.30	563751282.60	562032754.60	مجموع الأموال الدائمة

ديون قصيرة الأجل	20600674.93	21826868.50	36484272.72
حسابات قابلة للدفع	771200.00	846880.00	0.00
الضرائب	75881867.61	75552194.75	79913552.18
ديون أخرى	0.00	3330.48	30309.79
خزينة الخصوم	97253742.54	98229273.73	116428134.67
مجموع الديون قصيرة الأجل	659286497.29	661980556.39	674423595.06
مجموع الخصوم			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (2) (4) (6).

الفرع الثاني: تقديم الميزانيات المالية المختصرة لثلاث سنوات (أصول وخصوم).

نقوم بتقديم الميزانيات المالية المختصرة لثلاث سنوات المدروسة أصول وخصوم كما يلي:

الجدول رقم (03): إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات (أصول):

وحدة القياس: د.ج

الأصول	2017	%	2018	%	2019	%
القيم الثابتة	412934156.56	62.6	401783008.77	60.7	393256482.99	58.3
القيم المتداولة	246352340.72	37.4	260197547.62	39.3	281167112.07	41.7
قيم الاستغلال	99961011.76	15.2	119638843.28	18.1	15638737.84	2.3
قيم قابلة للتحقيق	117735195.90	17.9	136739847.80	20.7	124760864.40	18.5
القيم الجاهزة	28656133.06	4.3	3818856.49	5.8	367510.19	0.54
المجموع	659286497.29	100	661980556.39	100	674423595.06	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

جدول رقم (04): إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات (خصوم):

وحدة القياس: د.ج

الخصوم	2017	%	2018	%	2019	%
الأموال الدائمة	562032754.60	82.4	563751282.60	85.2	557995460.30	82.7
الأموال الخاصة	228569108.97	34.7	225175599.66	34.0	212447603.78	31.5
ديون طويلة الأجل	333463645.78	50.6	338575683.00	51.1	345547856.61	51.2
ديون قصيرة الأجل	97253742.54	14.8	98229273.73	14.8	116428134.67	17.3
المجموع	659286497.29	100	661980556.39	100	674423595.06	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

الفرع الثالث: تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة (أصول وخصوم):

1- تحليل عناصر الأصول:

أ- الأصول غير الجارية: من الملاحظ خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) أن الأصول

غير الجارية في تناقص نوعا ما ففي سنة 2017 قدرت ب: 412934156.56 وانخفضت إلى 401783008.77 في سنة 2018، وانخفضت أيضا إلى 393256482.99، وهذا يعود أساسا إلى انخفاض قيمة المباني.

ب- الأصول الجارية:

- **قيم الاستغلال:** من الملاحظ خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) أن قيم الإستغلال في تزايد حيث قدرت في عام 2017 ب: 99961011.76، وفي سنة 2018 قدرت ب: 119638843.28، وفي سنة 2019 قدرت ب: 15638737.84، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة باعتبارها مؤسسة صناعية، وبما أن المؤسسة تنتج على أساس الطلبيات فهذا يعني أن هناك طلبات جديدة على منتجاتها.

- **قيم قابلة للتحقيق:** من خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) نلاحظ أن قيم قابلة للتحقيق في تذبذب حيث قدرت في سنة 2017 ب: 117735195.90، لترتفع إلى: 136739847.80 في سنة 2018، أما في سنة 2019 فتتخفص إلى: 124760864.4 وهذا راجع إلى تذبذب قيمة العملاء.

- **القيم الجاهزة:** نلاحظ أن القيم الجاهزة انخفضت خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) حيث في سنة 2017 قدرت في ب: 28656133.06، أما في سنة 2018 فقد بلغت: 3818856.46، لتصل في سنة 2019 إلى: 367510.19، وهذا الانخفاض الكبير راجع إلى أن هناك زبائن جدد لا يحصلون ديونهم في وقتها المحدد.

2- تحليل عناصر الخصوم:

أ- الأموال الدائمة:

- **الأموال الخاصة:** نلاحظ أن الأموال الخاصة انخفضت خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) حيث في سنة 2017 قدرت في ب: 228569108.97، أما في سنة 2018 فقد بلغت: 225175599.66، لتصل في سنة 2019 إلى: 212447603.78، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض قيمة الروابط بين الوحدات.

- **ديون طويلة الأجل:** نلاحظ أن ديون طويلة الأجل ارتفعت خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2017-2018-2019) حيث في سنة 2017 قدرت في ب: 333463645.78، أما في سنة 2018 فقد بلغت: 338575683.00، لتصل في سنة 2019 إلى: 345547856.61، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة ديون الاستثمارات.

- **ديون قصيرة الأجل:** نلاحظ أن ديون قصيرة الأجل ارتفعت خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) حيث في سنة 2017 قدرت في ب: 97253742.54، أما في سنة 2018 فقد بلغت: 98229273.73، لتصل في سنة 2019 إلى: 116428134.67 وهذا نتيجة ارتفاع الديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.

يتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية والمتمثلة أساسا في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.

الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل:

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي فهو عبارة عن هامش أمان، إذن هو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة التي تستخدم في تغطية الأصول الثابتة.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

جدول رقم (05): حساب رأس المال العامل:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة... (1)	562032754.60	563751282.60	557995460.30
الأصول الثابتة... (2)	412934156.56	401783008.77	393256482.99
رأس المال العامل... (3)	149098598.10	161968273.90	164738977.40
(3)=(2)-(1)			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) هذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنوات الثلاثة، وعلى العموم فإن رأس المال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة.

1- رأس المال العامل الخاص: ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

جدول رقم (06): حساب رأس المال العامل الخاص:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة... (1)	228569108.97	225175599.66	212447603.78
الأصول الثابتة... (2)	412934156.56	401783008.77	393256482.99
رأس المال العامل الخاص... (3)	(184365047.60)	(176607409.1)	(18088879.20)
(3)=(2)-(1)			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في الأموال الخاصة وهي وضعية سيئة للمؤسسة.

2- رأس المال العامل الصافي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الصافي:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة... (1)	246352340.72	260197547.62	281167112.07
ديون قصيرة الأجل... (2)	97253742.54	98229273.73	116428134.67
رأس المال العامل	149098598.20	161968273.90	164738977.40
الصافي... (3) = (1) - (2)			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019)، وهذا يوفر هامش أمان للمؤسسة.

3- رأس المال العامل الإجمالي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع القيم المتداولة (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة).

جدول رقم (08) حساب رأس المال العامل الإجمالي:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
قيم الاستغلال... (1)	99961011.76	119638843.28	15638737.84
قيم قابلة للتحقيق... (2)	117735195.90	136739847.80	124760864.40
القيم الجاهزة... (3)	28656133.06	3818856.49	367510.19
رأس المال العامل الإجمالي	246352340.70	260197547.50	140767112.40
(4) = (1) + (2) + (3)			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وفي تذبذب خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019)، حيث ارتفع في سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع قيم الإستغلال والقيم القابلة للتحقيق، أما في سنة (2019)

2019 فنلاحظ أنه انخفض بنسبة كبيرة، مما يدل على أن هذا الانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس كثرة المتخلفين عن السداد (عدم تسديد العملاء لديونهم).

4- رأس المال العامل الأجنبي: وبحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (09): حساب رأس المال العامل الأجنبي:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
ديون طويلة الأجل....(1)	333463645.78	338575683.00	345547856.61
ديون قصيرة الأجل....(2)	97253742.54	98229273.73	116428134.67
رأس المال العامل الأجنبي (3)=(2)+(1)	430717288.20	436804956.70	461975991.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب وفي تذبذب على مدى السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019)، ويدل هذا التذبذب على زيادة قيمة الديون قصيرة الأجل، وهذا يوفر هامش أمان للمؤسسة. الفرع الثاني: التحليل بواسطة احتياجات رأس المال العامل.

يحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

أي = (أصول جارية - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

جدول رقم (10): حساب احتياجات رأس المال العامل.

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
أصول جارية....(1)	246352340.72	260197547.62	281167112.07
قيم جاهزة....(2)	28656133.06	3818856.49	367510.19
ديون قصيرة الأجل....(3)	97253742.54	98229273.73	116428134.67
احتياجات رأس المال العامل (4)=(3)-(2)-(1)	120442465.10	158149417.40	164371467.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019)، هذا يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة أكبر من احتياجاته أي أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، وهذا ما يوفر للمؤسسة قدرة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق، وعليه فإنها حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الثالث: التحليل بواسطة الخزينة:

تحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (11): حساب الخزينة:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل....(1)	149098598.20	161968273.90	164738977.40
احتياجات رأس المال العامل....(2)	120442465.10	158149417.40	164371467.20
الخزينة....(3)=(1)-(2)	28656133.10	3818856.50	367510.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة موجبة وفي تناقص خلال السنوات الثلاثة المدروسة (2017-2018-2019) وهذا راجع لنقص سداد الديون في آجال الاستحقاق، وأيضا تناقص المبيعات وما يدل على ذلك هو زيادة في المخزونات.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية:

هناك عدد لا نهائي من النسب المالية بحيث نعتمد في هذه الدراسة على ثلاث مجموعات من النسب حسب المعلومات أو المعطيات المتوفرة لدينا وتتمثل في: نسب الهيكل المالية، نسب السيولة من أجل دراسة الوضع المالي للمؤسسة المستقبلية وتقييم أدائها.

الفرع الأول: نسب الهيكل المالية:**1-نسبة التمويل الدائم:**

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

جدول رقم (12): حساب نسبة التمويل الدائم:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة... (1)	562032754.60	563751282.60	557995460.30
الأصول الثابتة... (2)	412934156.56	401783008.77	393256482.99
نسبة التمويل الدائم (3)=(2)/(1)	1.36	1.40	1.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يشكل ارتياح لدى المؤسسة فهي بذلك حققت واستطاعت تكوين هامش أمان، فقد قامت بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ويمكنها أيضا تغطية جزء من أصولها المتداولة فهذه الوضعية جيدة ومريحة للمؤسسة.

2- نسبة التمويل الخاص: تحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

جدول رقم (13): حساب نسبة التمويل الخاص:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة... (1)	228569108.97	225175599.66	212447603.78
الأصول الثابتة... (2)	412934156.56	401783008.77	393256482.99
نسبة التمويل الخاص (3)=(2)/(1)	0.55	0.56	0.54

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أكبر من 0,5 خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) أي أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية وكذلك حققت فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة، وعلى العموم هذه الوضعية جيدة ومريحة بالنسبة للمؤسسة.

3- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

جدول رقم (14): حساب نسبة الاستقلالية المالية:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة... (1)	228569108.97	225175599.66	212447603.78
مجموع الديون.... (2)	430717288.20	436804956.70	461975991.20
نسبة التمويل الدائم.... (3)=(2)/(1)	0.53	0.52	0.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-

2018-2019)، وعليه يمكن القول أن المؤسسة غير مستقلة ماليا ولا يمكنها تغطية ديونها بواسطة أموالها

الخاصة، فهذه الوضعية سيئة بالنسبة لها.

4- نسبة القدرة على السداد: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

جدول رقم (15): حساب نسبة القدرة على السداد:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
مجموع الديون.... (1)	430717288.20	436804956.70	461975991.20
مجموع الأصول.... (2)	659286497.29	661506037.63	674423595.06
نسبة القدرة على السداد.... (3)=(2)/(1)	0.65	0.66	0.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قابلية السداد أكبر من 0,5 خلال السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-

2019) وهي نسبة جيدة تسمح للمؤسسة بالحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، بالإضافة إلى ضمان ديون

الغير أي أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها في أجالها المستحقة، إذن المؤسسة في وضعية مريحة وجيدة.

الفرع الثاني: نسب السيولة:

تتقسم إلى مايلي:

1-نسبة سيولة الأصول: تحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

جدول رقم (16): حساب نسبة سيولة الأصول:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة....(1)	246352340.72	260197547.62	281167112.07
مجموع الأصول....(2)	659286497.29	661506037.63	674423595.06
نسبة سيولة الأصول....(3)	0.37	0.39	0.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول أقل من 0.5 خلال السنوات الثلاث المدروسة، أي أن الأصول المتداولة لهذه المؤسسة %0.37، %0.39، %0.42 للسنوات الثلاثة على التوالي من مجموع الأصول، يعني أنه لا يوجد استثمارات مستهلكة.

2- نسبة السيولة العامة: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (17): حساب نسبة السيولة العامة:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة....(1)	246352340.72	260197547.62	281167112.07
ديون قصيرة الأجل....(2)	97253742.54	98229273.73	116428134.67
نسبة السيولة العامة.... (3)=(2)/(1)	2.53	2.65	2.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد بشكل كبير خاصة في سنة 2018 أي أن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل في مدة الاستحقاق.

3- نسبة السيولة الحالية: تحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (18): حساب نسبة السيولة الحالية:

وحدة القياس: د.ج

البيان	2017	2018	2019
القيم الجاهزة....(1)	28656133.06	3818856.49	367510.19
ديون قصيرة الأجل....(2)	97253742.54	98229273.73	116428134.67
نسبة السيولة الحالية (3)=(2)/(1)	0.29	0.04	0.0032

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2017 استطاعت المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة (أي بالنقدية وما يماثلها) وهي أحسن نسبة لأنها قابلة الحدود القانونية المطلوبة (0.3/0.2)، أما في سنتي 2018 و2019 فلم تستطع المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

المبحث الثالث: دراسة وسائل التمويل في وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا".

بعد أن تعرفنا على الوضعية المالية للمؤسسة، سنحاول التطرق إلى مختلف وسائل التمويل التي تلجأ إليها وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" - بخميس مليانة-، وعموما هناك مصدر واحد للتمويل وهو: وسائل التمويل الداخلية.

المطلب الأول: وسائل التمويل الداخلية.

حيث يوجد تمويل داخلي والمتمثل أساسا في الأرباح المحصلة من المبيعات والمنتجات المحققة بالإضافة إلى الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(19): وسائل التمويل الداخلية:

وحدة القياس:د.ج

البيان	2017	2018	2019
رأس مال الشركة	0.00	0.00	0.00
احتياطات الشركة	0.00	0.00	0.00
الأرباح المحصلة من المبيعات والمنتجات	136723152.07	130117425.50	115377219.00
الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	19634112.68	14468588.59	17810019.45
المجموع	156357264.70	144586014.10	133187238.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (7) (8) (9).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الداخلي لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" انخفض في السنوات الثلاث المدروسة (2017-2018-2019) حيث قدر في سنة 2017 ب: 156357264.70 لينخفض إلى 144586014.10 في سنة 2018، ليعاود الانخفاض في سنة 2019 ويصل إلى: 133187238.50. وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الأرباح المحصلة من المبيعات والمنتجات، وعليه فإن هذه الوضعية سيئة للمؤسسة.

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة النتائج.

بعد دراسة الوضعية المالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" والتطرق إلى وسائل تمويلها، سنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الذي تلعبه الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الصائبة في المؤسسة مع مناقشة الفرضيات المقترحة في الدراسة.

1- تفسير النتائج:

تعتبر الوظيفة المالية أحد الوظائف الأساسية في المؤسسة التي بموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية والسعي إلى توفيرها في أنسب الأوقات وأحسن الظروف مراعية في ذلك أحسن وسائل التمويل، فمن خلال نتائج الدراسة سنتعرف على أهمية هذه الأخيرة في وحدة الأثاث والبناء المعدني:

- تذبذب في القيم القابلة للتحقيق في السنوات الأخيرة في وحدة الأثاث والبناء المعدني يدل على تذبذب في قيم العملاء ووجود كثرة المتخلفين عن السداد أي العملاء لم يسددوا لديونهم، هذا الأمر سيئ بالنسبة للمؤسسة يؤدي إلى نقص في الأموال المخصصة لتمويل وبذلك عرقلة نشاطها.
- تتمتع وحدة الأثاث والبناء المعدني بنسبة تمويل جيدة تمكنها من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية وتغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية وكذلك حققت فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة، وهذا يشكل ارتياح لها فهي بذلك حققت واستطاعت تكوين هامش أمان يحميها في الظروف الغير ملائمة والحرجة.
- لا تقوم وحدة الأثاث والبناء المعدني باستغلال خزينتها بطريقة جيدة وإنما تقوم بتجسيد جزء من السيولة، والأحسن أن تقوم بالتوسيع والتنويع في النشاط بزيادة شراء المواد الأولية وتوسيع العملية الإنتاجية وزيادة اليد العاملة.
- تتمتع وحدة الأثاث والبناء المعدني بسيولة جيدة تمكنها من تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة أي بالنقدية وما يماثلها بالإضافة إلى ضمان ديون الغير وتسديدها في آجالها المستحقة، ومنه يمكن القول أنها تتمتع أيضا بقدرة على السداد جيدة تسمح لها بالحصول على ديون في حالة طلبها.
- انخفاض الأرباح المحصلة من المبيعات والمنتجات في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة باعتبارها مؤسسة صناعية فيما أن المؤسسة تنتج على أساس الطلبات فهذا يعني أن هناك انخفاض كبير على طلبياتها مما يؤدي إلى زيادة المخزونات، وعليه فإن هذه الوضعية سيئة للمؤسسة تؤدي إلى انعدام استثماراتها لأن المورد الداخلي الأساسي للوحدة هو الأرباح المحصلة من المبيعات.
- تعتمد وحدة الأثاث والبناء المعدني على مواردها الداخلية فقط في تمويل استثماراتها أي أن التمويل الداخلي هو وسيلة التمويل الوحيدة التي تلاءم معها وتتناسب مع أهدافها ونشاطها، فتلجأ إلى التمويل الخارجي عند الضرورة الحتمية فقط.

2- مناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: باعتبار المال أحد أهم العناصر في المؤسسة، فعلى الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق وهي فرضية صحيحة، فوجود المال تستطيع المؤسسة أن تباشر دورتها الاستثمارية والاستغلالية فهو يضمن بقائها واستمرار نشاطها، ويجب على الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق.

الفرضية الثانية: الإدارة المالية من بين الإدارات الأساسية في الاقتصاد الوطني وهي فرضية صحيحة، حيث نجد أن الإدارة المالية هي التي تقوم بالرقابة المالية في عملية اتخاذ القرار وكذا الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة، وتقوم أيضا بتخطيط الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تحديد المزيج الملائم والأمثل لوسائل التمويل التي تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، وكذا وضع سياسة مناسبة لتوزيع الأرباح.

الفرضية الثالثة: تقوم المؤسسة باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر وهي فرضية صحيحة، وهذا لأن المؤسسة تهتم بالبحث عن مصادر التمويل بأفضل الشروط وأقل تكلفة ومخاطرة وفي أحسن الأوقات، وأيضا بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي.

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل في وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" بخميس مليانة يمكننا استنتاج أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وكذا مكانتها المهمة ووظائفها الأهم. وبعد دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومختلف المعايير التي على أساسها يتم اختيار مصدر التمويل الأمثل أو التشكيلة المناسبة من الأموال بشكل يتلاءم مع طبيعة المتطلبات المتوقعة للمؤسسة، ثم يليه الحصول على الأموال في الدرجة الثانية، ومن هنا نستنتج أن وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" بخميس مليانة تعتمد على الموارد الذاتية (الداخلية) لتمويل استثماراتها ومواجهة التزاماتها في الوقت المناسب.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، يمكن القول بأن وسائل التمويل تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، فعندما تكون هذه الوسائل منخفضة التكلفة، كما تتنوع حسب نشاط ونوعية المؤسسة حيث أنه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه الوسائل مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فإنه من دون شك يمكنها من الاستمرار وبالتالي تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق الاقتراض من البنوك.

وتطرق أنا في بحثي هذا إلى مختلف وسائل التمويل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها، ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، فكانت وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا" وحدة خميس مليانة محل دراستي الميدانية وذلك لمحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية وإزاحة الغموض عن موضوع دراستي هاته، وبعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كالآتي:

النتائج النظرية:

- تعتبر الوظيفة المالية أحد الوظائف الأساسية في المؤسسة بموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية، والسعي إلى توفيرها في أنسب الأوقات وأحسن الظروف مراعية في ذلك أحسن وسائل التمويل.
- يعتبر التمويل وظيفة أساسية في المؤسسة الاقتصادية، تضمن بقاء المؤسسات واستمرارها في النشاط.
- للمؤسسة العديد من وسائل التمويل والمتمثلة في وسائل التمويل الحديثة ووسائل التمويل التقليدية، وهي حرة في اختيار ما يلائمها حسب أهدافها ونشاطها.

النتائج التطبيقية:

- يعتبر التمويل الذاتي والمتمثل في التمويل من خلال الموارد الداخلية المصدر الأول للتمويل في وحدة الأثاث والبناء المعدني "تحويل المعادن سابقا"، باعتباره قليل التكلفة والمخاطرة.
- لا تلجأ المؤسسة إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية.

التوصيات:

- محاولة التنوع في وسائل التمويل واستخدام وسائل التمويل الحديثة.
- العمل على إيجاد الواقع العملي لاستعمال تقنية عقد تحويل الفاتورة.
- تشجيع إقامة شركات رأس مال المخاطرة باعتبار أن هذه التقنية التمويلية تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاتها التمويلية.

آفاق الدراسة:

- دراسة وسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية كمذكرة وليس كمبحث والتعمق فيها أكثر.
- دراسة وظيفة من وظائف المؤسسة الاقتصادية بصورة مفصلة.

وفي الأخير أرجوا أن أكون قد أصبت ووفقت ولو بالقدر القليل في اختياري للموضوع ومعالجته، فعسى أن أفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، فإن لم يكن ذلك فحسبي أنني حاولت والله المستعان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
- 2- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- الحجازي عبيد علي احمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2001.
- 3- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 4- عبد الغفار حنفي وآخرون، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
- 5- جميل احمد توفيق وعلي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1912.
- 6- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
- 7- عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية (دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 8- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرارات) مطابع الأمل، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 10- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامة للنشر والتوزيع، 2008.
- 11- مبروك باصور، الإدارة المالية و مصادر التمويل، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2010.
- 12- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 13- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006.
- 14- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 15- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.

2- المذكرات:

- 16- بوجرة محمد، سعدي مونة، مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2003.
- 17- دراف محمد، آليات وهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم محاسبة ومالية، جامعة المسيلة، 2018.
- 18- راندة فراح، مصادر التمويل الحديثة وآثارها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية، قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2014.
- 19- ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية نقود وبنوك، قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 2011.
- 20- شيباني سفيان، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016.
- 21- عريشي فاروق، بن رمضان رشيد، الوظيفة المالية في المؤسسة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص مالية، جامعة مغنية، 2016.

3- المجالات:

- 22- شركات رأس مال المخاطر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد السابع.

الملاحق

Annexe 01 Budget financier 2017

	A	B	C	D	E	F
1	DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET					
2	BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA					
3	BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017					
4	ACTIF					
5	ACTIF	NOTE	N_BRUT	N_AMORT.PROV	N_NET	N-1_NET
6	ACTIFS NON COURANTS					
7	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
8	immobilisations incorporelles		390 300,00	235 693,38	154 606,62	211 666,62
9	Immobilisations corporelles		0,00	0,00	0,00	0,00
10	Terrains		307 362 672,00	0,00	307 362 672,00	307 362 672,00
11	Batiments		199 097 604,84	155 581 864,14	43 515 740,70	47 026 224,99
12	Autres immobilisations corporelles		393 605 756,81	337 580 033,63	56 025 723,18	56 798 199,56
13	Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
14	Immobilisations en cours		2 409 422,49	0,00	2 409 422,46	1 837 183,86
15	immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,00
16	Titres mis en équivalence - entreprises associée		0,00	0,00	0,00	0,00
17	Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
18	Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
19	Prêts et autres actifs financiers non courants		1 734 176,13	0,00	1 734 176,13	2 518 295,77
20	Impôts différés actif		1 731 815,47	0,00	1 731 815,47	1 283 244,52
21	TOTAL ACTIF NON COURANT		906 331 747,71	493 397 591,15	412 934 156,56	417 035 487,32
22	ACTIF COURANT					
23	Stocks et encours		99 961 011,76	0,00	99 961 011,76	73 698 200,80
24	Créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
25	Clients		118 484 440,68	6 125 057,93	112 359 382,75	98 155 725,54
26	Autres débiteurs		1 698 774,88	0,00	1 698 774,88	990 378,68
27	Impôts		3 677 038,28	0,00	3 677 038,28	3 746 163,41
28	Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
29	Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
30	Placements et autres actifs financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
31	Tresorerie		28 656 133,06	0,00	28 656 133,06	79 895 309,69
32	TOTAL ACTIF COURANT		252 477 398,66	6 125 057,93	246 352 340,73	256 485 778,12
33	TOTAL GENERAL ACTIF		1 158 809 146,37	499 522 649,08	659 286 497,29	673 521 265,44
34						

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

FLUX DE TRESORERIE

Designation	Note	Exercice_2017	Exercice_2016
Flux de tresorerie provenant des activit,s op,rationnelles		0,00	0,00
Encaissements re�us des clients		142 434 149,50	246 459 638,59
Sommes vers,es aux fournisseurs		-124 598 003,54	-115 832 308,97
Int,rets et autres frais financiers pay,s		-304 771,18	-668 998,73
Impots sur les r,sultats pay,s		0,00	0,00
Sommes vers,es aux personnels		-32 827 079,52	-34 845 080,19
Sommes vers,es aux imp�ts		-14 745 521,00	-14 113 952,84
Sommes vers,es aux organismes sociaux et assurances		-12 804 220,82	-12 203 253,44
Detention pour compte li,es aux activit,s sociales		-1 105 804,36	0,00
Virement de Fonds		0,00	0,00
Encaissements internes des Unit,s		1 409 040,00	0,00
Flux de tresorerie avant ,l,ments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de tresorerie des accreditifs d'exploitations		0,00	0,00
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a		0,00	0,00
Flux de tresorerie net provenant des activit,s op,rationnelle		-42 542 210,92	68 796 044,42
Flux de tresorerie provenant des activit,s d'investissement		0,00	0,00
Decaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou		-8 696 965,71	-2 879 412,51
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incor		0,00	0,00
D,caissements sur acquisition d'immob. financieres		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financi�res		0,00	0,00
Interets encaisses sur placements financiers		0,00	0,00
Dividendes et quote- part de resultat re�us		0,00	0,00
Flux de tresorerie net provenant des activit,s d'investissem		-8 696 965,71	-2 879 412,51
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement		0,00	0,00
Encaissements suite ... l',mission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectu,es		0,00	0,00
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimil,es		0,00	0,00
Flux de tresorerie provenant des activit,s de financement(0		0,00	0,00
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et qu		0,00	0,00
Variation de tresorerie de la p,riode (A+B+C)		-51 239 176,63	65 916 631,91
Tresorerie et equivalent de tresorerie a l'ouverture de l'ex		79 895 309,69	13 978 677,78
Tresorerie et equivalent de tresorerie ... la cloture de l'ex		28 656 133,06	79 895 309,69
Variation de Tresorerie de la Periode		-51 239 176,63	65 916 631,91
Resultat		-3 695 479,81	0,00
Rapprochement avec le Resultat		-47 543 696,82	65 916 631,91

Tableau de calcul des résultats

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BF 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		135 820 716,79	147 092 570,09
Prestations de transport		902 435,28	4 429 151,15
Variation stocks produits finis et en cours		25 470 976,27	12 927 816,71
Production immobilis,e		788 709,66	1 043 398,57
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits finis		25 000,00	4 711 136,80
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		163 007 838,00	170 204 073,32
Achats consomm,s		79 665 193,89	75 804 351,53
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits		4 349 390,80	553 600,00
Services ext,rieurs et autres consommations		8 434 090,02	22 024 556,96
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		92 448 674,71	98 382 508,49
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		70 559 163,29	71 821 564,83
Charges de personnel		52 069 011,69	53 840 850,90
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 753 534,00	1 595 581,00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		16 736 617,60	16 385 132,93
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		635 812,09	1 802 218,70
Autres charges op,rationnelles		2 013 446,60	337 948,40
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		19 634 112,68	14 638 175,92
Reprises sur pertes de valeur et provisions		145 466,72	1 526 248,87
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-4 129 662,87	4 737 476,18
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiŠres		14 387,89	416 235,12
VI - RESULTAT FINANCIER		-14 387,89	-416 235,12
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-4 144 050,76	4 321 241,06
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		-448 570,95	165 338,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		163 789 116,81	173 532 540,89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		167 484 596,62	169 376 638,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 695 479,81	4 155 902,24
El,ments extraordinaires (produits) (... pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments axtraordinaires (charges) (... pr,ciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 695 479,81	4 155 902,24

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

PASSIF

PASSIF	NOTE	MontantN	Montant_N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Resultat Net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		0,00	0,00
Liaisons inter-unités		228 569 108,97	241 481 705,38
TOTAL I		228 569 108,97	241 481 705,38
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		312 328 151,08	312 328 151,08
Impôts (diff,r,s et provisionn,s)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		21 135 494,70	20 338 397,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		333 463 645,78	332 666 548,76
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		20 600 674,93	25 404 588,48
Impôts		771 200,00	419 381,00
Autres dettes		75 881 867,61	73 549 041,82
Tresorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		97 253 742,54	99 373 011,30
TOTAL GENERAL PASSIF		659 286 497,29	673 521 265,44

Annexe (02) : Budget financier 2018

CARMO - SOTRAMET

Date : 31/12/2018

Heure : 10:40:29

BILAN

Utilisateur : SO

Période 01/01/2018 au 31/12/2018

Type Edition : PROVISOIRE

ACTIF	Note	N (2018) BRUT	N (2018) AMORT. PROV.	N (2018) Net	N-1 (2017) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		390 300.00	292 753.38	97 546.62	154 606.62
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		307 362 672.00		307 362 672.00	307 362 672.00
BATIMENTS		199 097 604.84	159 319 643.03	39 777 961.81	43 515 740.70
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		395 022 384.04	346 768 583.49	48 253 800.55	56 025 723.18
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		2 409 422.46		2 409 422.46	2 409 422.46
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREAN					
AUTRES TITRES IMMOBILISES					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		1 963 197.66		1 963 197.66	1 734 176.13
IMPOTS DIFFERES ACTIF		1 918 407.67		1 918 407.67	1 731 815.47
TOTAL ACTIF NON COURANTS		908 163 988.67	506 380 979.90	401 783 008.77	412 934 156.56
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		119 638 843.28		119 638 843.28	99 961 011.76
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		138 782 890.65	6 125 057.93	132 657 832.72	112 359 382.75
AUTRES DEBITEURS		890 264.95		890 264.95	1 698 774.88
IMPOTS		3 191 750.18		3 191 750.18	3 677 038.28
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		3 818 856.49		3 818 856.49	28 656 133.06
TRESORERIE					
TOTAL ACTIF COURANT		266 322 605.55	6 125 057.93	260 197 547.62	246 352 340.73
TOTAL GENERAL ACTIF		1 174 486 594.22	512 506 037.83	661 980 556.39	659 286 497.29

BILAN

Période 01/01/2018 au 31/12/2018

Type Edition : PROVISOIRE

PASSIF	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		-2 183 016.31	-3 695 479.81
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
LIAISONS INTER-UNITES		227 358 615.97	232 264 588.78
TOTAL I		225 175 599.66	228 569 108.97
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		317 362 597.04	312 328 151.08
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVAN		21 213 085.96	21 135 494.70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		338 575 683.00	333 463 645.78
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		21 826 868.50	20 600 674.93
IMPOTS		846 880.00	771 200.00
AUTRES DETTES		75 552 194.75	75 881 867.61
TRESORERIE PASSIF		3 330.48	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		98 229 273.73	97 253 742.54
TOTAL GENERAL PASSIF		661 980 556.39	659 286 497.29

Tableau de calcul des résultats

CAMMO UNITÉ SOTRAMET

Date : 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

Heure 10:41:16

Période du : 01/01/2018

Au : 31/12/2018

Utilisateur SO

Type Edition : PROVISOIRE

	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		129 888 733.34	135 820 716.79
VENTES AUTRES PRESTATION DE SERVICE		228 692.21	902 435.28
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		15 233 644.89	25 470 976.27
PRODUCTION IMMOBILISEE			788 709.66
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS PRODUITS FINIS (DESTOCKAGE)		-5 856 728.00	
CESSIONS PRODUITS FINIS ET MARCHANDISES		5 933 658.00	403 550.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		145 428 000.44	163 386 388.00
ACHATS CONSOMMES		67 589 256.63	80 043 743.89
CESSIONS MARCHANDISES ET MATIERES PREMIERES		76 930.00	
CESSION SERVICES ET AUTRES		145 000.00	4 349 390.80
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		11 685 205.27	8 434 090.02
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		79 496 391.90	92 827 224.71
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		65 931 608.54	70 559 163.29
CHARGES DE PERSONNEL		47 846 598.38	52 084 923.84
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		1 712 852.00	1 753 534.00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		16 372 158.16	16 720 705.45
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		200 938.07	635 812.09
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		6 369.05	2 013 446.60
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS & PERTES DE VA		14 468 588.59	19 634 112.68
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		1 077 568.09	145 466.72
V - RESULTAT OPERATIONNEL		3 175 706.68	-4 145 575.02
PRODUITS FINANCIERS			
CHARGES FINANCIERES		5 545 315.19	14 387.89
VI - RESULTAT FINANCIER		-5 545 315.19	-14 387.89
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-2 369 608.51	-4 159 962.91
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-186 592.20	-464 483.10
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		152 563 234.60	164 167 666.81
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		154 746 250.91	167 863 146.62
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 183 016.31	-3 695 479.81
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)			
ELEMENTS AXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-2 183 016.31	-3 695 479.81

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		131 982 752.91	142 434 149.50
Sommes versées aux fournisseurs		-102 205 782.14	-124 598 003.54
Intérêts et autres frais financiers payés		-941 037.83	-304 771.18
Impôts sur les résultats payés			
Sommes versées aux personnels		-36 715 195.96	-32 827 079.52
Sommes versées aux impôts		-9 006 828.00	-14 745 521.00
Sommes versées aux organismes sociaux et assurances		-10 677 308.21	-12 804 220.82
Detention pour compte liées aux activités sociales		-819 200.00	-1 105 804.36
Virement de Fonds			
Encaissements internes des Unités		4 978 639.00	1 409 040.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie des accreditifs d'exploitations			
Flux de trésorerie lie a des evenements extraordinaires(a preciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles(A)		-23 403 960.23	-42 542 210.92
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou incorp		-1 445 035.83	-8 696 965.71
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immob. financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote- part de resultat reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement(B)		-1 445 035.83	-8 696 965.71
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		8 389.01	
Flux de trésorerie provenant des activités de financement(C)		8 389.01	
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et quasi liqu.			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-24 840 607.05	-51 239 176.63
Trésorerie et équivalent de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		28 656 133.06	79 895 309.69
Trésorerie et équivalent de trésorerie à la clôture de l'exercice		3 815 526.01	28 656 133.06
Variation de Trésorerie de la Période		-24 840 607.05	-51 239 176.63

Resultat		-2 183 016.31	-3 695 479.81
Rapprochement avec le Resultat		-22 657 590.74	-47 543 696.82

BILAN

Période 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2019) BRUT	N (2019) AMORT. PROV.	N (2019) Net	N-1 (2018) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWI					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		390 300.00	349 813.38	40 486.62	97 546.62
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		307 362 672.00		307 362 672.00	307 362 672.00
BATIMENTS		199 097 604.84	163 021 076.59	36 076 528.25	39 777 961.81
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPOR		395 641 558.98	355 876 185.81	39 765 373.17	48 253 800.55
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		6 337 822.46		6 337 822.46	2 409 422.46
IMMOBILISATIONS FINANCIÈRES					
TITRES MIS EN ÉQUIVALENCE - ENT					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRÉAN					
AUTRES TITRES IMMOBILISÉS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIÈ		1 625 782.41		1 625 782.41	1 963 197.66
IMPOTS DIFFERES ACTIF		2 047 818.08		2 047 818.08	1 918 407.67
TOTAL ACTIF NON COU		912 503 558.77	519 247 075.78	393 256 482.99	401 783 008.77
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		156 038 737.84		156 038 737.84	119 638 843.28
CRÉANCES ET EMPLOIS ASSIMILÉS					
CLIENTS		129 389 418.05	10 866 054.39	118 523 363.66	132 657 832.72
AUTRES DEBITEURS		876 583.65		876 583.65	890 264.95
IMPOTS		5 360 916.73		5 360 916.73	3 191 750.18
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITÉS ET ASSIMILÉS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FI					
TRESORERIE		367 510.19		367 510.19	3 818 856.49
TOTAL ACTIF COURANT		292 033 166.46	10 866 054.39	281 167 112.07	260 197 547.62
TOTAL GENERAL ACTIF		1 204 536 725.23	530 113 130.17	674 423 595.06	661 980 556.39

BILAN

Période 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2019)	N-1 (2018)
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION			
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		-3 377 968.44	-2 183 016.31
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
LIAISONS INTER-UNITES		215 825 572.22	227 358 615.97
TOTAL I		212 447 603.78	225 175 599.66
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		325 032 422.38	317 362 597.04
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVAN		20 515 434.23	21 213 085.96
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		345 547 856.61	338 575 683.00
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		36 484 272.70	21 826 868.50
IMPOTS			846 880.00
AUTRES DETTES		79 913 552.18	75 552 194.75
TRESORERIE PASSIF		30 309.79	3 330.48
TOTAL PASSIFS COURANTS III		116 428 134.67	98 229 273.73
TOTAL GENERAL PASSI		674 423 595.06	661 980 556.39

Tableau de calcul des résultats

CAMMO UNITE SOTRAMET

Date : 21/09/2020

COMPTE DE RESULTAT

Heure 10:36:04

Période du : 01/01/2019

Au : 31/12/2019

Utilisateur SO

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2019)	N-1 (2018)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		115 323 219.06	129 888 733.34
VENTES AUTRES PRESTATION DE SERVICE		54 000.00	228 692.21
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		31 424 914.25	15 233 644.89
PRODUCTION IMMOBILISEE		3 928 400.00	
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS PRODUITS FINIS (DESTOCKAGE)		-26 216 680.00	-5 856 728.00
CESSIONS PRODUITS FINIS ET MARCHANDISES		30 515 524.00	5 933 658.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		155 029 377.31	145 428 000.44
ACHATS CONSOMMES		51 192 069.96	67 589 256.63
CESSIONS MARCHANDISES ET MATIERES PREMIERES			76 930.00
CESSION SERVICES ET AUTRES			145 000.00
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		31 536 381.87	11 685 205.27
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		82 728 451.83	79 496 391.90
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		72 300 925.48	65 931 608.54
CHARGES DE PERSONNEL		57 588 608.17	47 846 598.38
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		1 289 094.71	1 712 852.00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		13 423 222.60	16 372 158.16
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		11 623 397.16	200 938.07
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		3 951 123.87	6 369.05
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS & PERTES DE V		17 810 019.45	14 468 588.59
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		900 578.84	1 077 568.09
V - RESULTAT OPERATIONNEL		4 186 055.28	3 175 706.68
PRODUITS FINANCIERS			
CHARGES FINANCIERES		7 693 434.13	5 545 315.19
VI - RESULTAT FINANCIER		-7 693 434.13	-5 545 315.19
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-3 507 378.85	-2 369 608.51
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-129 410.41	-186 592.20
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		193 770 033.31	152 563 234.60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		197 148 001.75	154 746 250.91
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 377 968.44	-2 183 016.31
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)			
ELEMENTS AXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 377 968.44	-2 183 016.31

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

RUBRIQUES	NOTE	N (2019)	N-1 (2018)
Flux de tresorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		129 924 196.38	131 982 752.91
Sommes versées aux fournisseurs		-84 255 472.55	-102 205 782.14
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 081 895.56	-941 037.83
Impôts sur les résultats payés			
Sommes versées aux personnels		-36 295 535.81	-36 715 195.96
Sommes versées aux impôts		-5 190 050.00	-9 006 828.00
Sommes versées aux organismes sociaux et assurances		-12 624 445.89	-10 677 308.21
Detention pour compte liées aux activités sociales		-652 400.00	-819 200.00
Virement de Fonds			
Encaissements internes des Unités		7 100 000.00	4 978 639.00
Flux de tresorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de tresorerie des accreditifs d'exploitations			
Flux de tresorerie lie a des evenements extraordinaires(a preciser)		500 000.00	
Flux de tresorerie net provenant des activités opérationnelles(A)		-2 575 603.43	-23 403 960.23
Flux de tresorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corp ou incorp		-902 722.18	-1 445 035.83
Encaissements sur cession d'immob. corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immob. financieres			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote- part de resultat reçus			
Flux de tresorerie net provenant des activités d'investissement(B)		-902 722.18	-1 445 035.83
Flux de tresorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			8 389.01
Flux de tresorerie provenant des activités de financement(C)			8 389.01
Incidence des variations des taux de change sur liqu. et quasi liqu.			
Variation de tresorerie de la période (A+B+C)		-3 478 325.61	-24 840 607.05
Tresorerie et equivalent de tresorerie à l'ouverture de l'exercice		3 815 526.01	28 656 133.06
Tresorerie et equivalent de tresorerie à la cloture de l'exercice		337 200.40	3 815 526.01
Variation de Tresorerie de la Période		-3 478 325.61	-24 840 607.05
Resultat		-7 676 812.44	-2 038 016.31
Rapprochement avec le Resultat		4 198 486.83	-22 802 590.74